جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

مكانة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في رسم السياسات العامة بالجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- مبخوتة حمزة
- طهراوي محمد

إشراف الأستاذ:
-د. زوامبية عبد النور

لجنة المناقشة

-د/أ. طعيبة احمد	رئيسا
-د/أ. زوامبية عبد النور	مقررا
-د/أ. كاس عبد القادر	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/PG/M20129022679/M20129011065

شكر وعرفان

بسم الله و الحمد لله ثم الصلاة و السلام على رسوله محمد بن عبد الله صلى الله عليه و سلم...إنه لا تحصد سنابل ممتلئات إلا بعد حرث لأرض و زرع لقمح و سقي لكثرة إلا من فلاح أحب الأرض و أعطاها من جهده و تعبه فبذل بها القلب و الروح لتصبح يوما دقيقا له ألوان يبتسم كلما رأى خبزا منها.

لهذا فإننا نشكر المشرف الأستاذ الدكتور زوامبية عبد النور على قبوله الإشراف على هذا الجهد الفكري البسيط، والشكر موصول الى الدكتور نوري النعاس وأساتذة قسم العلوم السياسية كل باسمه ورتبته على ما قدموه لنا في سبيل البحث العلمي.

ونشكر كل من ساهم في هـذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

نحمدك ربي حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

انه لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- **الى نبع الحنان، ورمز الامان، وهبة الرحمان أمي حفظها الله.**
- **الى الذي علمني معنى الاصرار و أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز حفظه الله**
- **إلى الأزهار الفتية والمبتهجة: إخوتي و أخواتي.**
- **إلى كل أفراد عائلتي الكرام.**
- **إلى الذين قيل فيهم رب أخ لم تلده أمك.**
- **إلى كل زملاء الدراسة الأعزاء.**
- **إلى من قضى زهرة شبابه في محراب العلم المقدس.**
- **إلى من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي.**

مبخوتة حمزة

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي
ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام
(أُمِّي الحبيبة).
نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه
صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.
فلم يبخل عليَّ طيلة حياته
(والدي العزيز).
الى اخي و أخواتي
إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة
أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

طهراوي محمد

مقدمة

تعد التنشئة الاجتماعية أحد الموضوعات الإنسانية في علم الاجتماع السياسي باعتبار ان المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد في وحدتها المحلية وتطورها على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك لتلك القيم والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع وفي الوقت نفسه يرتبط موضوع التنشئة الاجتماعية بموضوع السياسة العامة لان التنشئة الاجتماعية هي عملية تهيئة واعداد الفرد ليشارك في الحية السياسية والمجتمع في وضع السياسة العامة

ولقد اتخذت حكومات كثيرة من دول العالم تدابير الاهتمام بموضوع التنشئة داخل المجتمعات لكي لا تتحمل الحكومات مسؤولية صنع السياسة العامة لوحدها وانما لتكون مسؤولية كل فرد يعيش داخل المجتمع فهي تعتبر مسؤولية شخصية وجماعية يشترك فيها الأشخاص والمؤسسات والجماعات والنوادي ورجال الدين والحرفيون والمهنيون ورجال الاقتصاد والتعليم وجميع الاجتماعين .

تحتل الجامعات مكانة متميزة حيث أصبح وجودها من الضروريات المجتمعية الملحة للتنشئة في الوقت الراهن فالتحديات التي تواجه الدول على جميع المستويات الداخلية والخارجية، تفرض علينا ضرورة المواجهة والارتقاء لمستوى العصر الذي نعيش فيه، فلقد أصبح للجامعات ومراكزها دور ريادي في قيادة العالم، حيث أصبحت أداة انتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة، وهي جهات أساسية تستطيع رسم اطر التنشئة الاجتماعية والاسهام في السياسة العامة اسهاما حرا وفاعلا وعليه تنتج السياسة العامة من خلال كونها تكشف المرتكزات لتوجهات الدولة والتي على ضوئها يمكن فهم وتحليل قرارات النظام والقوى الاجتماعية المحركة له

ان مؤسسة الجامعة أصبحت موضوع بالغ الأهمية في صنع السياسات العامة لما تقدمه من خبرات واستشارات ودراسات خاصة للبيئة الاجتماعية وفي الحاجات الاجتماعية والصعوبات المترتبة على ذلك، ومن هنا كانت الحاجة الملحة اليها حتى تكون نابعة فعالة مرنة.

أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الموضوع في النقاط التالية

- البحث عن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تكريس و صنع السياسة العامة في ظل الطبيعة المجتمعية.
- طرح فكرة الجامعة كفاعل رئيسي في تحقيق تنمية سياسية مع الطبيعة القبلية وغياب الوعي الاجتماعي .

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات موضوعية:

تتجلى مبررات اختيارنا للموضوع في محدودية الدراسات المتخصصة المتعلقة بحقل السياسات العامة المتصلة بالجامعة، خاصة وأن رهان التنمية يرتبط بمدى الإهتمام بهذه الشريحة في مجمل المستويات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، غير أن جانب البحث و الدراسة، يكون نبراسا في فهم عمق إشكالات طلاب الجامعة، بما يوفره كمصدر لمعلومات والنظريات والمقاربات المنهجية في التعاطي مع قضايا الجامعة و التعليم العالي .

المبررات ذاتية

لقد تشكل اهتمامنا بالتنشئة الاجتماعية و علاقتها بالسياسة العامة انطلاقا من أهميته من خلال دراسة مكانة الجامعة كقوة فاعلة ضمن السياسة العامة في ظل حراك جامعي ينم عن وعي وعزيمة ورغبة قوية، في الانخراط في مسار التنمية والنهضة المجتمعية للدولة وفي تطلع للمشاركة في صنع القرار والسياسات العامة. مما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية

- كيف تساهم التنشئة الاجتماعية في صنع السياسة العامة ؟ وما مدى تأثير الجامعة كمؤسسة في رسم السياسة العامة في الجزائر؟

وعلى ضوء هاته الإشكالية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي التنشئة الاجتماعية؟
- ما المقصود بالسياسات العامة؟
- ماهي اهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية؟
- كيف تساهم الجامعة في وضع السياسة العامة؟

الفرضيات

اذا كانت الفرضيات عبارة عن تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف العلاقة بين ظاهرتين، ويسعى بعد ذلك لاختبار العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه فان اهم الفرضيات لذه الدراسة هي كالأتي:

- نجاح التنشئة الاجتماعية في تحقيق أهدافها المتوخاة في رسم السياسات العامة يعود الى مؤسساتها.

تتفرع هذه الفرضية الى فرضيات جزئية وهي:

- صنع السياسة العامة عملية معقدة وضبابية، ويصعب تحديد المؤسسات الفاعلة في رسم السياسة العامة.
- تعتمد الحكومات على التنشئة السياسية المقدمة لها من طرف الجامعة.

منهجية الدراسة:

لكل دراسة أو بحث مناهجه الخاصة و المنهج الذي يتبعه كل باحث اجتماعي مستنبط من نوع الدراسة، و الأهداف التي يسعى إليها . فالمنهج هو: « منطق التفكير الذي يعتمد عليه الباحث في الدراسة ليسهل عليه الوصول إلى النتائج، و هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، و إما من أجل البرهنة عليها لآخرين حيث نكون لها عارفين».

وانطلاقا من طبيعة الدراسات والمعلومات المراد الحصول عليها للتعرف على دور الجامعات في صنع السياسة العامة، فقد استخدمنا المناهج والاقترابات الآتية:

أ- المنهج الوصفي:

لأنه الأنسب في مجال الدراسات الاجتماعية، حيث يعتمد هذا الأخير على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا كيفيا و كميا فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة و يوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها و درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى". كما لا يقتصر هذا المنهج

على جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة المراد دراستها فقط، بل يمتد إلى تحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى استنتاجات يمكن أن تسهم في تحسين الواقع وتطويره.

ب- الاقتراب المؤسساتي:

ويعتمد هذا الإقتراب على الشرح والتفعيل الوصفي للمؤسسة من حيث:

- الهدف من تكوينها، هل هو هدف عام من أجل تحقيق مكاسب خاصة.
- مراحل تطورها والعوامل التي كان لها دور في تحديد شكلها.
- تجنيد الأعضاء، والذي يتم إما بالانتخاب أو التعيين أو كلاهما.
- الوسائل المعتمدة من طرف المنظمة للمحافظة على بقائها.
- الهياكل التي تتشكل منها.
- اختصاصات المنظمة.
- التنظيم الداخلي للمنظمة وتوزيع الأدوار فيها.

ت- اقتراب صنع القرار:

وهو عملية تتضمن قيام من هم في مواقع السلطة والمسؤولية أو من تتوفر لهم القدرة على اختيار أحد الحلول البديلة المطروحة لمواجهة مشكلة ما، ويمكن تفكيك هذه العملية إلى ثلاثة أبعاد: (مراحل صنع القرار، والمبادئ الموجهة لصنع القرار، والعوامل المؤثرة فيه).

هندسة الدراسة:

استدعت هذه الدراسة ضرورة تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فلقد تمت مراعاة صفة التكامل والترابط بينهما اذ جاء الفصل الأول معنونا بـ: بالتنشئة الاجتماعية ومؤسساتها، فقد تناولنا ماهية التنشئة الاجتماعية وأهميتها وأهدافها ثم تطرقنا لخصائصها وفي الأخير تطرقنا الى مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة من الأسرة الى المدرسة ووسائل الاعلام والمؤسسات الرياضية والدينية ومراكز التعليم العالي.

أما الفصل الثاني فقد جاء عنوانه الإطار المفاهيمي للسياسات العامة حيث تطرقنا فيه الى ماهية السياسة العامة (كمفهوم ونشأة وتطور)، ثم خصائص السياسة العامة وأنواعها وفي الأخير تم الإحاطة بجميع مراحل صنع واعداد السياسة العامة.

أما الفصل الثالث والأخير الذي تناولنا فيه دور الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر حيث تم التطرق الى دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي من (تنشئة سياسية وتكوين نخب السياسية وترقية الثقافة السياسية) والى مدى تأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي والعلاقة بين السلطة والجامعة.

الصعوبات

لقد واجهتنا صعوبات أثناء إعداد هذا العمل أبرزها:

- تشابك الموضوع وتداخله مع عدة مفاهيم تستدعي إلي بناء تحليل كل موضوع علي حدي مع التركيز علي أهم هذه المتغيرات وكشف العالقات الثابتة بينها، وهذه العملية تأخذ وقتا وجهد.
- قلة المراجع بعد غلق مختلف المكتبات ومراكز البحث العلمي في اطار الحجر الصحي بسبب جائحة "الكورونا".

الفصل الأول

التنشئة الاجتماعية

ومؤسساتها

الفصل الأول: التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها

تمهيد:

يولد الكائن البشري ككائن بيولوجي لا يسعى في بداية حياته إلا لإشباع حاجاته البيولوجية الضرورية لاستمرار بقائه، غير قادر على خوض معركة الحياة إلا باعتماده على غيره من الذين يقومون بحماية ووقاية وتلبية حاجاته التي لا يستطيع التعبير عنها بوضوح، وهذا لا يعني أننا نستبعد أو نغفل بتعبيرنا عن عجز الكائن البشري الاستعدادات الكامنة التي أودعها الخالق في هذا المخلوق العاجز وكذا القدرات الفائقة للتحصيل والتعلم التي لا حدود لانطلاقها ولروعة ما يمكن أن يحققه من شخصية سوية وأعمال باهرة مستقبلا، تساهم في تطوير المجتمع إذا تعهدتها بيئة واعية ووسط اجتماعي ملائم بعوامله ومقوماته لنموها وتكوينها، وهذا ما تقوم به التربية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تساهم في تكامل المجتمع واستقراره واستمراره وكذا في بناء الشخصية الإنسانية بكل مراحلها والجوانب المكونة لها، وإعداد الفرد ليكتسب مكانة اجتماعية في مراحل نموه المختلفة وتهيئته للحياة الاجتماعية.

فمن خلال التنشئة الاجتماعية تبنى شخصية الفرد ومن خلالها ينتقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال، ومن خلالها يتفاعل الفرد مع غيره من أقرانه والمحيطين به.

ومما لا شك فيه أن جزءا كبيرا من تنشئة الفرد اجتماعيا من مهام الأسرة وتقوم باقي المؤسسات الأخرى كالمدرسة ودور العبادة والجامعة... بالمساعدة وتكملة هذه المهام.

والتنشئة الاجتماعية عملية قديمة قدم المجتمعات الإنسانية ذاتها، مارستها الأسرة والقبيلة والشعوب من نشأتها الأولى لتنشئ أطفالها على ما نشأت هي عليه، وتحافظ بذلك على استمرار عاداتها وتقاليدها وخصائصها الاجتماعية المختلفة.

المبحث الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية وخصائصها:

المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية

يمكننا النظر إلى التنشئة الاجتماعية كعملية اجتماعية من العمليات الاجتماعية الأساسية المجمعة بمعنى أنها عملية تساهم في الحفاظ على تكامل المجتمع واستمراره من جهة كما تساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتهيئة الفرد للحياة الاجتماعية.

فمن خلال التنشئة تبنى شخصية الفرد، ومن خلالها ينتقل التراث الثقافي والاجتماعي عبر الأجيال ومن خلالها تنمى قدرات الفرد واستعداداته الفطرية ويوجهه إلى الخير والصلاح أو إلى الشر والفساد.

تعريف التنشئة لغويا:

التنشئة لغويا من نشأ نشؤا نشأة يقال نشأ الفرد شب وقرب من الإدراك، يقال نشأت في بني فلان أي ربيت فيهم وشبيت بينهم [1]ويقال نشأه ورباه ونشأ الله السحابة رفعها ويقال، هو نشئ سوء أو من نشئ سوء والنشء جمع ناشئ، وقد ورد مصطلح التنشئة في القرآن الكريم حيث قال تعالى: "وهو أنشأكم من الأرض"[2]، أي ابتداء خلقكم منها خلق منها أباكم آدم، وقال أيضا "ثم أنشأناه خلقا آخر"[3]، قال ابن عباس: "يعني تنقله من حال إلى حال، إلى أن خرج فردا ثم نشأ صغيرا ثم صار شابا فكهلا ثم شيخا ثم هرما".[4]

وأخذ مفهوم التنشئة في القرآن عدة معان منها ما جاء بمعنى التربية كما في قوله تعالى: "أو من ينشؤا في الحيلة وهو في الخصام من غير مبين"[5]

ويقول الشوكاني: معنى ينشأ: يربي والنشوء: التربية، والحلية: الزينة ومعنى ينشأ في الحلية أي يربى في الزينة.

ومنها ما جاء بمعنى الخلق أو التكوين كما في قوله تعالى: "ءأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون".[6]

---

1 صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الإجتماعية. دار الميسرة، عمان، الأردن .2666. ص ص 286.

2 سورة هود، الآية 90.

3 سورة المؤمنون، الآية 27.

4 ابن كثير: تفسير القرآن الكريم ج2، دار الفكر، القاهرة، مصر، ص672.

5 سورة الزخرف: الآية 28.

6 سورة الواقعة، الآية 46.

والتنشئة الاجتماعية ترجمة لمصطلح Socialisation في اللغة الإنجليزية والفرنسية، وكانت البدايات الأساسية لاستخدام هذا المفهوم ترجع إلى نهاية الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن العشرين، وعلى الرغم من حداثة استخدام هذا المفهوم إلا أن اتساعه وتنوع مجالاته وأبعاده جعله يأخذ تعريفات عديدة ومختلفة عند الباحثين والدارسين والمهتمين بالتنشئة الاجتماعية تبعا لاختلاف خلفياتهم العلمية وتوجهاتهم النظرية أو تبعا لاختلاف الجانب الذي يدرس الباحث التنشئة من خلاله.

وقد عرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية التنشئة الاجتماعية بأنها "العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع"[1].

وعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها "العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجا في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها، وهي عملية مستمرة مدى الحياة وضرورة لتكوين ذات الفرد وتطور مفهومه عن ذاته كشخص، وخاصة من خلال سلوك الآخرين واتجاهاتهم نحوه، وكذلك عن طريق تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الذات الاجتماعية المميزة بالنمو السليم"[2].

ويرتبط مصطلح التنشئة الاجتماعية بالنمو الاجتماعي للفرد منذ ولادته ويتعلق هذا النمو بعلاقة الفرد بالمجتمع، ولذلك فهي تتضمن معنى النقل للقيم الثقافية والحضارية من المجتمع إلى الفرد. ولهذا نجد الكثير من التعاريف التي تناولت هذا المصطلح تركز على عملية النقل الفكري والسلوكي.

– فقد عرفتها مارجريت ميد بأنها "العملية الثقافية والطريقة التي يتحول بها كل فرد حديث الولادة إلى عضو كامل في مجتمع بشرى معين".[3]

ويرى حامد مصطفى عمار أن عملية التنشئة الاجتماعية هي "عملية نقل للقوى الحضارية الخارجية الموضوعية للفرد، لتصبح قوى فردية يتبناها في ذاته وفي سلوكه الخارجي."

1 أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت ،2644، ص220.

2 عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2664، ص642.

3 سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ،2682، ص667.

ويمكن تعريفها بأنها "عملية لتطوير المهارات والأساليب التي يحتاجها الفرد لتحقيق أهدافه وطموحاته في الحياة السليمة في مجتمعه فهي دائما وأبدا تعمل بصورة مستمرة على تثبيت النماذج السلوكية التي تعتبر أساسية للحفاظ على الحضارة والمجتمع"[1].

كما عرفها ستواب بأنها "العملية التي يتم من خلالها نقل القواعد ومعايير السلوك والتوقعات والمعرفة الخاصة بثقافة الكبار إلى الأطفال من خلال مراحل النضج والنمو"[2].

وتركيز مفهوم التنشئة الاجتماعية على عملية نقل قيم المجتمع إلى الفرد مفهوم قديم وواسع، إذ يحمل معنى التنشئة الاجتماعية المنظمة التي تتم عبر المؤسسات الاجتماعية الرسمية سواء التقليدية أو الحديثة والتي تكون من ورائها سلطة تشرف عليها وتوجهها حسب ما تتوقعه من الفرد في المستقبل.

إلا أن مفهوم التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى يأخذ مفهوما أكثر ديناميكية لما يتضمنه من معنى التشكيل الاجتماعي من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي فتتم عملية التنشئة الاجتماعية في بعض المواقف بشكل تلقائي، ولذلك نجد مجموعة من الباحثين يذهبون إلى تحديد معنى التنشئة الاجتماعية بناء على تفاعل الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه، وبهذا تدخل المؤسسات وهيئات أخرى تقوم بوظيفة التشكيل الاجتماعي للفرد .

فتعرف حينئذ التنشئة الاجتماعية بأنها "عملية تعليم وتعلم وتربية تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد – فردا فمراهقا، فراشدا، فشيخا– سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية، وبمعنى آخر عملية التشكيل الاجتماعي لخامة الشخصية، وهي عملية تحويل الكائن الحيوي البيولوجي إلى كائن اجتماعي".[3]

ويعرفها سيكورد وباكمان بأنها "عملية تفاعل يتم بواسطتها تعديل سلوك الفرد، بحيث يتماشى مع توقعات أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها".[4]

وتعرف بأنها "عمليات التشكيل والتغير والاكتساب التي يتعرض لها الفرد في تفاعله مع الأفراد والجماعات وصولا به إلى مكانة بين الناضجين في المجتمع بقيمهم واتجاهاتهم ومعاييرهم

1 فهمي الغزوي، الثقافة والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2666، ص622.

2 عواد معروف أمل، أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للفرد في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، بيروت ،2684، ص22.

3 حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة ،2687، ص672.

4 سرحان منير المرسي، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت ،2682، ص222.

وعاداتهم وتقاليدهم. أو هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه"[1].

ويلاحظ أن هذه التعاريف الأخيرة تركز على عملية التفاعل بين الفرد والمحيط الذي يعيش فيه ،بحيث يتم تشكله الاجتماعي من خلال المنبهات الخارجية وردود الأفعال، ولعل هذا المفهوم مقتبس من نظرية التعلم الاجتماعي، فالفرد ينمو اجتماعيا بناءا على استجاباته التلقائية إزاء محيطه الاجتماعي، كما تشير هذه التعاريف إلى مفهوم آخر وهو التحول، بمعنى تحول الفرد من كتلة بيولوجية يعتمد على غيره إلى شخص ناضج اجتماعيا، يملك مقومات الحياة الاجتماعية ويتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه ،فعملية التنشئة الاجتماعية هي عملية تحويل الفرد من مادة خام أولية إلى إنسان يحمل في نفسيته معاني الإنسانية.

بهذا المعنى عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم إلا عن طريق التفاعل الاجتماعي بين المصدر والمتلقي بواسطة التأثير والتأثر وأنه بدون التفاعل الاجتماعي لا يمكن أن تحدث عملية التشكيل الاجتماعي.

كما هناك جملة من الباحثين من نظر إلى التنشئة الاجتماعية كعملية استدخال ثقافة المجتمع لتصبح جزءا من ذات الفرد.

فقد عرفها غي روشيه بأنها "مجموعة التطورات التي بواسطتها يطلع الفرد على طرق الفعل ،التأثير، التفكير والإحساس بمعنى الثقافة".[2]

أما أحمد عزت فيعرف التنشئة الاجتماعية بأنها "عملية تربية وتعليم يقوم بها الآباء والمعلمون وغيرهم من الذين يمثلون ثقافة المجتمع، وهي عملية تستهدف تعليم الفرد الامتثال لمطالب المجتمع والاندماج في ثقافته وإتباع تقاليده والخضوع لالتزاماته ومجاراة الآخرين بوجه عام".[3]

ويرى بعض الباحثين أن إدماج أو استدماج أو استدخال الفرد لثقافة المجتمع، هو العنصر الأساسي في التنشئة الاجتماعية وبذلك فهي آلية تسمح للمجتمع بتوصيل أو نقل الثقافة والعمل على استمرارها ويطلق على هذه العملية مصطلح التثاقف أو الاندماج الاجتماعي.

فتهدف التنشئة إلى استمرار ثقافة المجتمع لتنتقل من جيل إلى جيل وتتراكم نتيجة هذا الانتقال.

1 نايفة قطامي، عالية الرفاعي، نمو الفرد ورعايته، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ،2686، ص622.

2 محمد عماد الدين، التنشئة الاجتماعية للفرد في الأسرة العربية، ط6، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2647، ص28.

3 فاطمة الكتابي، الاتجاهات الوالدية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ،6000، ص77.

ويمكننا أن نعرف التنشئة الاجتماعية بأنها "عملية تربوية يقوم بها المجتمع من أجل تكوين شخصية قادرة على التفاعل الاجتماعي ضمن الإطار الثقافي وقادرة على تحقيق الاستقلال الفكري في إطار العلاقات الاجتماعية وهي عملية يكتسب من خلالها الفرد شخصيته الاجتماعية."

المطلب الثاني: خصائص التنشئة الاجتماعية:

من خلال التعاريف التي عرضناها سابقا لعملية التنشئة الاجتماعية يمكن أن تستنبط الخصائص التالية:[1]

1-التنشئة الاجتماعية عملية تشكيل اجتماعي:

فعملية التنشئة الاجتماعية تعمل على تحويل الإنسان من كائن بيولوجي حيواني إلى كائن إنساني يملك المؤهلات الإنساني والاجتماعية بما يجعله كائنا ناضجا اجتماعيا، بمعنى أن الفرد لما يولد يتعلم الأنماط السلوكية التي يتميز بها المحيط الاجتماعي، والخبرات والمهارات الاجتماعية والمعايير والقيم والاتجاهات الاجتماعية السائدة ويتم نقل هذه الأشياء عبر عملية التنشئة الاجتماعية، ويمكن عبر التنشئة الاجتماعية الحصول على نوعية الفرد الذي نريده وبناء الاتجاهات الاجتماعية التي يرغب المجتمع في نقلها إلى أجياله.

2- التنشئة الاجتماعية عملية إشباع للحاجات:

من الخصائص المميزة للتنشئة أنها عملية تهدف إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد ولقد تحدث الكثير من العلماء على الحاجات الاجتماعية للفرد التي يمكن تلبيتها عن طريق التنشئة الاجتماعية وهذه الحاجات هي الحاجة البيولوجية والحاجة للأمن والحاجة للمحبة والحاجة للتقدير والحاجة للمعلومات والحاجة للانتماء... ويساعد تلبية هذه الحاجات النمو الاجتماعي السليم لشخصية الفرد والتنشئة الاجتماعية تلبي هذه الحاجات عن طريق التفاعل الاجتماعي وعن طريق مؤسساتها سواء كانت المدرسة أو الأسرة أو جماعة الرفاق...

3-التنشئة الاجتماعية عملية ديناميكية:

تحدث عملية التنشئة الاجتماعية عن طريق التفاعل بين الأفراد داخل محيط اجتماعي معين فيتم خلالها نقل الأنماط السلوكية عن طريق ما يسمى النموذج وتكون الملاحظة ديدن عملية التنشئة بمعنى أن الفرد يلاحظ النماذج السلوكية أمامه فيتأثر بها نفسيا وهذا التأثر ينتقل إلى عملية تقمص وامتثال للنماذج.

1 أوريقل برم و ستابتون ويلر، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ت: علي الزغل، دار الفكر للنشر، عمان ،2686، ص ص297-242.

4-التنشئة الاجتماعية عملية اجتماعية ومستمرة:

التنشئة الاجتماعية تحدث في وسط اجتماعي يتكون من أفراد إنسانيين فهي تعبر عن خاصية فطرية في الإنسان، وهي أنه اجتماعي بطبعه، هذه الاجتماعية تؤدي إلى تبادل النماذج السلوكية بين الأفراد وتعديلها وإثرائها وفقا لما تدعو إليه حاجة المجتمع، فالمجتمع له مؤسساته الاجتماعية التي تعمل على المحافظة عليه وتنشئة أجياله تنشئة سليمة بما يضمن استمراره. وهذه المؤسسات تتيح للفرد تولي أدوار اجتماعية يتعلم خلالها الأداء الاجتماعي الصحيح والسلوك السوي.

والتنشئة الاجتماعية عملية مستمرة تبدأ بميلاد الفرد وتتواصل معه حتى الشيخوخة، لأن الإنسان في كل فترة من فترات حياته يحتاج لأن يتعلم أشياء تساعده على عملية التكيف الاجتماعي، باعتبار أن المجتمع في تغير مستمر وتطور متواصل وهذا التغير يحتاج من الإنسان لأن يعرف كيف يتعامل معه ومهما بلغ الإنسان من العلم فهو بحاجة إلى تعلم وتنشئة، وهذا ما يجعل التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة[1].

5-التنشئة الاجتماعية هي عملية نمو متواصل للفرد:

الإنسان عند ولادته يكون معتمدا على غيره، ولكنه يملك استعدادات عقلية وأخلاقية واجتماعية ونفسية تمكنه من التحول إلى الاعتماد على نفسه.

وهذه الاستعدادات تصل إلى مرحلة النضج من خلال عملية النمو التي تتم بموجب عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم فالنمو الاجتماعي الذي يحدث في شخصية الإنسان يكون بفعل التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في جميع مراحل نموه الطفولة، المراهقة، الرشد...

والتطور في السلوك الاجتماعي للفرد قد تم عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تلقاها سواء في الأسرة أو في رياض الأطفال أو في جماعة الرفاق أو في أي مؤسسة اجتماعية أخرى تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية.

6-التنشئة الاجتماعية هي عملية تعلم:

هناك من العلماء من يجعل عملية التنشئة الاجتماعية عملية تعلم للأدوار والمهارات الاجتماعية التي تساعد الفرد على التأقلم مع محيطه الاجتماعي وإشباع حاجاته الاجتماعية.

وقد حدد المتخصصين في علم النفس الاجتماعي اهتماماتهم في التنشئة الاجتماعية في مظاهر أربعة هي على النحو التالي:

1 أوريقل برم و ستابتون ويلر، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ت: علي الزغل، دار الفكر للنشر، عمان ،2686، ص ص297-242.

- عملية التعلم الاجتماعي مثل التقليد والتقمص وتعلم الدور.
- عن طريق التعلم الاجتماعي ترسخ وتدعم الضوابط الداخلية كالضمير ومفهوم الذات والأدوار الاجتماعية.
- نمو أنماط سلوكية متعددة مثل الاعتماد على الآخرين والعدوان والاندماج وتكوين خطط مختلفة لتحقيق أهداف معينة والدفاع عنها.
- علاقة البناء الاجتماعي بهذه العمليات وبتأثيراتها.

7-التنشئة الاجتماعية عملية نقل الحضارة:

هذه الخاصية تركز على مضمون التنشئة الاجتماعية، فهي في عمقها نقل للقيم الحضارية لمجتمع ما. للمحافظة عليها من الاندثار أو التغلب على قيم حضارية أخرى وغزوها، ويظهر هذا المفهوم بشكل واضح في ما يعرض في وسائل الإعلام.

فوسائل الإعلام في عصرنا أصبحت وسيلة فعالة في التنشئة الاجتماعية إذ يستطيع الفرد أن يتعلم الكثير من المفاهيم والأفكار بشكل سريع وفعّ ال في نفس الوقت ويتقمص الكثير من النماذج السلوكية حتى ولو كانت مرفوضة في المجتمع. ويكون تأثير وسائل الإعلام فعّ ال أكثر في الأطفال والمراهقين والشباب ولذا نرى هذا التأثر الذي عليه الشعوب العربية والإسلامية بالحضارة الغربية.

8-التنشئة الاجتماعية عملية تكيف اجتماعي:

عندما يولد الفرد يكون فاقدا للمهارات الاجتماعية التي تيسر له سبل الحياة، ولا يستطيع الحياة إلا إذا ملك الخبرات والمهارات الاجتماعية التي تمكنه من التعامل مع غيره من بني جنسه والتأقلم والتفاهم معهم وهذا ما يتم عن طريق التنشئة الاجتماعية التي هي في حد ذاتها عملية تكيف اجتماعي للفرد مع محيطه، إذا اعتبرنا أنه بواسطة التكيف الاجتماعي يستطيع الفرد أن يستجيب لمطالب المجتمع الذي يعيش فيه.

وإذا ما حدث أن وجد فرد غير متكيف اجتماعيا مع بيئته فذلك راجع إلى خلل في التنشئة الاجتماعية سواء من ناحية قصورها في تشكيله اجتماعيا. أو من ناحية تزويده بالمهارات الاجتماعية اللازمة لاندماجه في المجتمع، فتظهر حينئذ على الفرد عوارض الانعزال والخجل

والخوف من الآخرين، ويمكن معالجة هذه المظاهر المرضية عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية لدمج الفرد في المحيط[1].

9-التنشئة الاجتماعية عملية معقدة:

التنشئة الاجتماعية عملية معقدة ومركبة تتداخل فيها عناصر كثيرة بدءا من طبيعة شخصية الإنسان وبنيته النفسية إلى المحيط الاجتماعي وما يحتويه من قيم ونماذج سلوكية إلى إدراك الفرد الاجتماعي نحو تكوينه البيولوجي والوراثي إلى اللغة ومضامينها الإيديولوجية ثم تنوع الوسائل التي تتم عبرتها وتعدد المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق... فلا يمكن غزو عملية التنشئة الاجتماعية إلى متغير واحد بغض النظر عن المتغيرات الأخرى، فكل متغير يساهم بقسط معين، إلا أن هناك تفاوت في التأثير من عنصر من هذه العناصر بناء على نسبة استجابة الفرد لكل عنصر وتفاعله معه.

1 أوريقل برم و ستابتون ويلر، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ت: علي الزغل، دار الفكر للنشر، عمان ،2686، ص ص297-242.

المبحث الثاني : أهمية وأهداف التنشئة الاجتماعية

المطلب الأول: أهمية التنشئة الاجتماعية:

تبدو أهمية التنشئة الاجتماعية في كونها المحدد الأساسي لمستقبل المجتمع فيها تبنى إطارات الأمة وتكون لديهم المهارات الحضارية التي تعطي فيما بعد البعد الحضاري للمجتمع. وتجعل منه أمة متحضرة أما إذا كان أبناء المجتمع فاقدين للحس الحضاري وللتعامل الإنساني فإن مستقبل المجتمع مظلم.

كما أن هناك تغيرات سريعة في المجتمع تحتاج من الإنسان السرعة في التكيف معها ،والاستجابة لها، ولا يتم هذا إلا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية الهادفة والفعالة خاصة وأننا نعيش عصر سرعة تدفق المعلومات.

إن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي بواسطتها نكشف قدرات الفرد وطاقاته وتؤهله لاستثمارها وترشده إلى كيفية تسخيرها في خدمة المجتمع وأهدافه.[1]

إن التنشئة الاجتماعية هي وسيلة لبقاء المجتمع والمحافظة على ثوابته الحضارية. عن طريق عملية نقل القيم الحضارية والثقافية والاجتماعية من جيل إلى جيل وتحقق التواصل بين الأجيال، إنها عملية مهمة لأنها تؤدي إلى بناء الاتجاهات السلوكية السليمة في الأفراد وتحقق النمو الشامل وتكسب الخبرات والمهارات الاجتماعية واللغة التي هي أداة اتصال بين أفراد المجتمع.

التنشئة هي عملية لتطوير المهارات والأساليب التي يحتاجها الفرد لتحقيق أهدافه وطموحاته في الحياة. إنها العملية التي توجد الفرد القوي والفعّ ال الذي يستثمر قدراته الذاتية وقدرات مجتمعه فيحولها إلى طاقة وإنتاج يفيد المجتمع. وباختصار التنشئة الاجتماعية تؤدي إلى التنمية الشاملة للمجتمع[2].

ولا يمكن الوصول إلى اكتفاء ذاتي في حاجات المجتمع إلا بوجود العقل المفكر واليد العاملة المجتهدة وهذه الأشياء تنبثق من التنشئة الاجتماعية الفعالة، فيمكن تعبئة القوى العاملة في المصنع والإطارات الخلاقة في الورشات والمكاتب عن طريق تربية دافعية الإنتاج في نفوسهم ولا يتم هذا إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية.

---

1 سرحان منير المرسي، في اجتماعات التربية، دار النهضة العربية، بيروت ،2682، ص62.

2 فهمي العزوي، الإدارة العامة ودور المؤسسات والتنشئة الاجتماعية في تطويرها، جامعة الجزائر ،2666، ص622.

التنشئة الاجتماعية وسيلة للمحافظة على المجتمع وتماسكه وتعاون أفراده بواسطة نشر قيم الحب والتآخي والتعاطف بين أفراد المجتمع وكذلك نشر قيم التسامح والتعاون بينهم.

فالمجتمعات اليوم مهددة بالتمزق الاجتماعي وظهور الجماعات الإثنية وتنامي القوميات في البلد الواحد مما يشكل خطرا على الوحدة الوطنية للبلد الواحد والذي يلم الشمل ويرد الناس بعضهم لبعض

هي قيم الترابط والأخوة المساواة والتي يتم ترسيخها في نفسية المجتمع عبر عملية التنشئة الاجتماعية.[1]

ويرى محمد عبده محجوب أن للتنشئة الاجتماعية أهمية على مستويين على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع:

أولا: أهمية التنشئة بالنسبة للفرد:

إن الإنسان كمخلوق متميز بركائز فطرية واستعدادات وحاجات فطرية كذلك، لا يستطيع الحياة منعزلا منفردا، إلا أنه لا يشعر دائما بالحاجات التي تفيد المجتمع، بل قد يعمل ضدها، ولما كان المجتمع يريد أن يكون سلوك الإنسان ونشاطه كله منسجما مع مصالحه الجماعية فقد كان لزاما أن يمارس على الأفراد عملا يؤثر على استعداداتهم وينمي قدراتهم ومواهبهم بحيث يصبحوا عناصر صالحة فيه .

فالاستعدادات الفطرية لا يمكن أن تمارس نشاطها دون أن تمر بعملية تدريب طويلة وشاقة ولاتكون إلا من خلال التنشئة الاجتماعية.

فالتنشئة الاجتماعية تعد من أهم العمليات الاجتماعية وأخطرها شأنا في حياة الفرد لأنها توفر لهالدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات شخصيته وتبدأ منذ أن يكون الإنسان صغيرا وتستمر وهنا يقوم المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية بدور هام وأساسي في إكسابه خصائص مجتمعه كاللغة والعقيدة والعادات والتقاليد فإذا كان الإنسان لا يولد كائنا اجتماعيا فإنه على المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية صقله وترويضه وتوجيهه حتى يمكن الحفاظ على فطرته وإبراز جوانب إنسانيته الحقة.

1 علاء الدين قاضي، التربية والتغير الاجتماعي، مجلة رسالة التربية، العدد 02، 2642، ص26.

ثانيا: أهمية التنشئة بالنسبة للمجتمع:

إن بقاء المجتمع واستمراره يتم ببقاء ثقافته واستمرارها فالعقائد والقيم والعادات والتقاليد وكل ما يميز مجتمع عن آخر لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا تم توارثه جيلا عن جيل وتعتبر التنشئة الاجتماعية العملية التي يقوم المجتمع بغرس هذا الموروث الثقافي للجيل الجديد.

كما أن التغير الاجتماعي لا يمكن أن يتم إلا من خلال التنشئة الاجتماعية فالتغير الاجتماعي إنما يبدأ بالتغير في المفاهيم والقيم والمعتقدات ثم السلوك وهي أمور لا تتم إلا من خلال التنشئة الاجتماعية.

فالتنشئة الاجتماعية كعملية تفاعل اجتماعي يكتسب فيها الفرد شخصية وثقافة مجتمعه لذلك فهي تحظى باهتمام كثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس الأنتروبولوجية.[1]

المطلب الثاني: أهداف التنشئة الاجتماعية:

بما أن التنشئة الاجتماعية عملية تفاعل اجتماعي وعملية تعلم وتعليم وتربية وكذا تشكيل السلوك الإنساني واستدماج للثقافة فمن دون شك أن لها أهدافا تصبو إلى تحقيقها ككل عملية لكي يعيش الفرد بشكل سوي، وبالتالي تثبت وجودها – التنشئة الاجتماعية – في النسق الأسري والبناء الاجتماعي.

والهدف كما يقول "جون ديوي" معناه: "وجود عمل منظم مرتب عمل يقوم النظام فيه على الإنجاز التدريجي لعملية من العمليات التربوية".[2]

أولا: أهداف التنشئة الاجتماعية على مستوى الفرد

وأهداف التنشئة الاجتماعية واسعة ومتشبعة تشعب مجالاتها الاجتماعية ويمكننا حصر أهداف التنشئة الاجتماعية على مستوى الفرد فيما يلي:

- ✓ تمكين الفرد من النمو المتكامل لشخصيته، وتفتح استعداداته وطاقاته وتنميتها وتوجيهها التوجيه الصحيح.
- ✓ مساعدة الفرد على امتلاك القدرة على التكيف الاجتماعي المستمر مع محيطه الاجتماعي وتزويده بالخبرات والمهارات الاجتماعية التي يتطلبها هذا التكيف.

1 علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط6، دار المعارف، القاهرة ،2682م، ص99-94.

2 مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، شركة دار الأمة، برج الكيفان ،6002، ص28.

- ✓ تمكين الفرد من ممارسة القيم الدينية والخلقية في حياته الاجتماعية بشكل تلقائي وحماسي.
- ✓ شحن الفرد بالخبرات والمهارات الاجتماعية التي تساعده على حفظ وتبني تراثه الثقافي.
- ✓ تزويد الفرد بالمعارف والتوجيهات التي تصون سلوكه من الانحرافات الاجتماعية وإكسابه مناعة اجتماعية وخلقية ونفسية لسلوكه الاجتماعي.
- ✓ تزويد الفرد بالقيم والعادات الاجتماعية والأنماط السلوكية من خلال المواقف الاجتماعية.
- ✓ تمكين الفرد من القيام بدوره الاجتماعي بكل إيجابية وشعوره بروح المسؤولية.[1]
- ✓ النمو الجسدي وحفظ الصحة والعناية بالجسد بما يجعل الفرد ذا بنية جسدية قوية.
- ✓ تحقيق النمو الاجتماعي والانفعالي والعقلي للفرد، والتوازن العاطفي ونمو الشخصية نموا سليما.
- ✓ إكساب الفرد اللغة سواء تعلق الأمر باللغة التي يتعلم بها العلوم أو تعلق الأمر بلغة الاتصال مع الآخرين والاختلاط بهم والتعامل والتفاعل معهم وإيجاد مكانة اجتماعية محترمة بينهم[2].
- ✓ تأكيد الذات الاجتماعية للفرد ورعايتها أثناء نموها.
- ✓ تأكيد العلاقات الإنسانية في الفرد حتى تصبح سلوكا تلقائيا في الفرد.
- ✓ تحصين الفرد من أسباب العجز والترهل والبساطة في التفكير مما يجعله طاقة فعالة في الواقع الاجتماعي[3].

ثانيا: أهداف التنشئة على مستوى المجتمع

التنشئة الاجتماعية في عمقها هي رغبة المجتمع في المحافظة على نفسه وتجديد أجياله من فترة زمنية لأخرى وتعبئة طاقاته البشرية لخدمة أهدافه العامة ويمكن أن نجمل أهداف التنشئة على مستوى المجتمع فيما يلي:

1 فاخر عاقل، علم النفس التربوي، دار علم الملايين ،2660، ص27.

2 إبراهيم عصمت مطاوع، واصف عزيز واصف، التربية العلمية، دار النهضة العربية ،2686، ص28.

3 سرحان منير المرسي، في اجتماعيات التربي، مرجع سابق، ص42.

- ✓ تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته العرقية عن طريق تعميم قيم التسامح والتساوي والعدل بين الناس وتعميم مفهوم أداء الحقوق والاعتراف بحريات الآخرين في المجتمع.
- ✓ إيجاد الولاء النفسي في المواطنين للمجتمع الذي يعيشون فيه، ومناصرته في كل الأحوال والدفاع عن قيمه وتراثه وحضارته ونظامه السياسي وحدوده الجغرافية وكرامته القومية.
- ✓ تنمية روح الإعجاب والتقدير في نفوس المواطنين نحو المجتمع الذي ينتمون إليه بشكل يجعلهم يحبونه ويدافعون عنه ويعتزون به.
- ✓ معالجة مشاكل العنف والعدوان في المجتمع، والتقليل من هذه الظاهرة قدر الإمكان.
- ✓ محاربة أشكال الفقر والضياع النفسي والاجتماعي والسلوكي والفكري التي يعاني منها المجتمع، عن طريق التوعية والتربية الراشدة وتنمية روح الإبداع والعمل.
- ✓ تعبئة طاقات المجتمع البشرية للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة للمجتمع، بواسطة تنمية دافعية العمل في نفوسهم.
- ✓ ترسيخ قيم النظام في المجتمع، والمحافظة على نظافة المحيط وإبراز مظاهر التحضر في السلوك والقول.
- ✓ تنمية مفهوم العمل والمحافظة على الوقت في الحياة والكسب مما تنتجه اليد ومحاربة ضروب الكسل والاعتماد على الآخرين.
- ✓ تجديد القيم والمعايير الاجتماعية بما يتفق والتطور الذي يحدث في المجتمع ويلبي حاجات المجتمع.
- ✓ تحقيق الاستقرار المنشود للمجتمع ذلك الاستقرار الذي يمكن للمجتمع من التفرغ لعلاج المشاكل وتذليل العقبات التي تحول دون البناء.

معالجة أنواع الانحراف الاجتماعي من جذورها كالسرقة، الزنا، الخيانة، الكذب ....[1]

ويلخص عبد الله النعيمي في كتابه "التنشئة الاجتماعية والأسرة" الأهداف العامة للتنشئة الاجتماعية في النقاط الآتية:

- ❖ تمكين الأفراد من ممارسة القيم الدينية والخلقية في المجالات الاجتماعية.
- ❖ تزويد الأفراد بالقيم والعادات الاجتماعية المرغوبة من خلال المواقف الاجتماعية المختلفة.

1 كمال السيد درويش، التربية السياسية للشباب، منشأة المعارف الإسكندرية، 2642 ،ص6

- ❖ تزويد الأفراد بالمهارات التي تمكنهم من القيام بأدوارهم بإيجابية في الحياة الاجتماعية.
- ❖ تزويدهم بالمهارات التي تمكنهم من حفظ ونقل التراث الثقافي.
- ❖ تزويدهم بالمعارف والخبرات التي تصونهم من الانحرافات السلوكية[1].

وأخيرا نقول أن غرض التنشئة هو إعداد الفرد للحياة بصفة خاصة وهذا الإعداد يمر به الفرد خلال انتقاله بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة في المجتمع التي تلعب أدوارا فعالة في جميع نواحي نمو الفرد وكل منهما عليه أن يتعاون مع سائر المؤسسات في مسايرة النمو عن طريق التراث الفكري والاجتماعي الذي يهتم به كل فرد في حياته الحاضرة والمستقبلية ويخلص إلى ضرورة وجود التفاعل الإيجابي بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية فالمجتمع يتطلب أفرادا كاملي النمو الجسمي والعقلي والنفسي والروحي لكي يكونوا كاملي النمو الاجتماعي.

1 عبد الله الأمين النعيمي، التنشئة الاجتماعية والأسرة، مجلة الثقافة العربية، العدد التاسع، 2686 ،ص76.

المبحث الثالث: مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

إن الفرد ليكبر ولينتقل إلى مرحلة هامة في مجتمعه يمر بعدة مؤسسات اجتماعية مختلفة منها الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على تنشئته اجتماعيا، فهو يولد في كنف مؤسسة جد مهمة ألا وهي الأسرة وتمثل الجماعة الأولى أين يتعلم الفرد لغته الأم وكذا عاداته وتقاليده وقيمه، حيث تبدأ عملية التنشئة الاجتماعية بين أحضان أمه فيتعلق بها ثم يمتد تعلقه إلى أبيه وإخوته وذويه، ثم يستقل إلى حد ما عن أسرته لينتظم في مدرسته، لكن قبل ذلك قد يمر الفرد بمرحلة تتم داخل مؤسسة اجتماعية ألا وهي مرحلة رياض الأطفال وتتطور تنشئته الاجتماعية من البيت ورياض الأطفال إلى المجتمع عن طريق تلك المدرسة وما توفره للفرد من جماعات أخرى والتي تسير قدما في مراحل تلك التنشئة وذلك من خلال اتصاله بأقرانه)جماعة الرفاق(، وتردده على المسجد الذي يعتبر مؤسسة اجتماعية هامة في حياة المسلمين التي تعمل على تنشئة الأطفال على قيم الإسلام ومبادئه بالإضافة إلى مؤسسات أخرى:

الإعلام، المؤسسات الرياضية...

وكي تقوم هذه المؤسسات الاجتماعية بدورها على أكمل وجه عليها أن تعمل متكاملة فيما بينها خاصة الرسمية منها، حتى لا يكون هناك تناقض في أهدافها ومضامينها فيما تقدمه للناشئة في المجتمع.

المطلب الأول: الأسرة والمدرسة

أولا: الأســـــرة

1-تعريف الأسرة :

هي المؤسسة الأولى المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للفرد فأهميتها لا تقتصر على توفير الاحتياجات المادية للفرد: كالغذاء والكساء والمسكن بل تمتد لتوفير الجوانب العاطفية والاجتماعية فمنذ نعومة أظافره يجد الفرد نفسه محاصرا بمجموعة من القوانين التي تحدد له ماذا يأكل ،ماذا يلبس... وهي التي تحدد له اللغة التي يتحدث بها مع الآخرين، وهي التي تحدد له كيفية التعبير عن آرائه ورغباته، وتحدد له المدرسة التي سيتعلم بها، والحزب السياسي الذي ينتمي إليه في المستقبل ،وهكذا يصبح الفرد نفسه محاصرا بالمجتمع الكبير المحيط به ومع مضي الوقت يصبح هذا المجتمع جزءا لا يتجزأ من شخصيته.

وتعتبر الأسرة أقوى نظم المجتمع بالرغم من صغر حجمها مقارنة بالنظم الأخرى السياسية التربوية والاقتصادية.

ويمكن تعريف الأسرة كما يلي:

- يرى كريستسن أن "الأسرة مجموعة من المكانات والأدوار المقتبسة عن طريق الزواج، ويفرق بين الزواج والأسرة حيث أن الزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء في حين أن الأسرة عبارة عن الزواج فيضاف إليه الإنجاب"[1].

ويعرفها يوذج كمبل بأنها "جماعة من شخصين أو أكثر يرتبطون برباط الدم والزواج أو التبني ويعيشون في مكان إقامة واحدة"[2].

ويعرفها عاطف غيث أنها: "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة يقوم بينهما رابطة زوجية مقربة وأبنائهما".[3]

كما أنه لا ننسى أن الأسرة لم تبق تلك الأسرة الكبيرة بل عرفت تغييرات على مستوى بنائها ووظائفها وأصبحت الأسرة الحديثة التي تتميز بتقلص عدد أطفالها، وتغير وظائفها إلا أنها مازالت على العموم تقوم بالوظائف الرئيسية التي تعمل على الحفاظ على الحياة الاجتماعية.

2-وظائف الأسرة:

تتعدد وظائف الأسرة وتختلف حسب الزمان والمكان والنمط الذي تنتمي إليه ولكنها مهما كان الاختلاف بينهما فإنها تقوم بالوظائف التالية:

- **الوظائف التكاثرية:** إن أول وظيفة تقوم بها الأسرة تتمثل في تحقيق الوظيفة البيولوجية التكاثرية وذلك لتلبية الحاجة الفطرية التي أودعها الله عز وجل في الفرد وهو الدافع الجنسي والذي عن طريقه يتحقق الإنجاب وتزويد المجتمع بعناصر وأفراد جدد.
- **الوظيفة الجسمية:** وتعتبر من الوظائف الرئيسية للأسرة وبخاصة في الأشهر الأولى من حياة الفرد فيها تتوافر الرعاية والعناية والغذاء والملبس والتدفئة والراحة للفرد وسلامة الفرد وللأمور المادية دورها الكبير في تحقيق هذه الوظيفة.
- **الوظيفة العاطفية:** تعتبر العاطفة سمة بارزة من السمات التي يتميز بها الفرد ولاسيما إذا كان هؤلاء الأفراد هما الوالدين، فهما مصدر الحنان والدفء والعطف الدائم

1 سعيد الحسن العزة: الإرشاد الأسري ونظرياته وأساليبه، دار الثقافة، الأردن ،6000، ص60.

2 أميرة منصور/ محاضرات في قضايا السكان، المكتب الجامعي للنشر، مصر ،2666، ص76.

3 مراد زعيمي ،مرجع سابق، ص97

والمستمر والذي لا نجد له نظيرا آخر، فهي باعتبارها الوحدة القاعدية والأساسية فلابد لها من أن تكون مصدر للإشباع العاطفي لأن عدم الإشباع يؤدي إلى كوارث نفسية خطيرة قد تؤدي بالفرد إلى انحرافات واختلافات نفسية اجتماعية ...

فالتجاوب العاطفي بين الوالدين والفرد له أثر كبير في شخصية الفرد المستقبلية وصحته النفسية وأن الحرمان من العطف والحب يؤدي إلى القلق النفسي وفقدان الثقة والشعور بالتعاسة.

- **الوظيفة الخلقية:** يتعلم الفرد داخل الأسرة السلوك الخلقي ويتشرب خصال الشجاعة والإقدام والصدق أو الجبن والرياء والكذب ويتوقف ذلك إلى حد كبير على طبيعة العلاقات الأخلاقية السائدة في البيت ذلك لأن الفرد يتشرب الجو الخلقي الذي يعيش فيه، ويتلقى منه مبادئ الخير والشر والتفرقة بين الحلال والحرام ويتأثر بالمعاملة المميزة لغيره وغير ذلك من سوء الأخلاق في البيت يؤدي بالفرد إلى فقدان التوازن الخلقي وسيطرة مشاعر الغيرة العمياء والمنافسة البغيضة القائمة على الأنانية وحب الذات فيشب مكبوتا ساخطا وقد ينعكس ذلك في سلوكه ثورة وحقد على الناس والمجتمع.
- **الوظيفة الاجتماعية:** الأسرة هي التي تزود الفرد بالرصيد الأول من أساليب السلوك الاجتماعية وبذلك تزوده بالضوء الذي يرشده في تصرفاته وسائر ظروف حياته، ففي الأسرة يتلقى الفرد أول دروس في الصواب والخطأ والحسن والقبيح وما يجوز أن يفعله وما لا يجوز وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وطرق التعامل مع الآخرين وكيفية كسب رضا الجماعة وكذلك تحدد الأسرة للفرد منذ البداية اتجاهات سلوكه واختياراته، فهي التي تحدد له نوع الطعام الذي يأكله وكيف ومتى يأكله والملبس الذي يلبسه في كل مناسبة، ونوع التعليم الذي يتعلمه والمذهب الديني الذي يعتنقه والميول السياسية التي يتبعها، بل أنها تحدد له أيضا أنواع النشاطات وأساليب الترويح التي يمارسها وأوقات ممارسته.
- **الوظيفة العقلية:** تتفتح مدارك الفرد داخل الأسرة وتنمو من خلال المثيرات الكثيرة التي تقدمها الحياة الأسرية وحسب نتائج علم النفس التحليلي فإن السنوات الخمس الأولى من حياة الفرد ذات أهمية كبيرة جدا في نموه العقلي وتزداد فعالية الاحتكاك

بالآخرين عندما يتعلم لغته القومية ويصير قادرا على الاتصال بهم، وإذ يمر بمرحلة التساؤل في الفترة ما بين الثالثة والسادسة يجد في الأسرة العون على اكتشاف العالم المحيط به، ويشبع بذلك حاجاته إلى الأمن والطمأنينة ويلاحظ أن القاموس اللغوي للأطفال يتناسب مع المستويات الثقافية لأسرهم وعلى نحو يؤكد الأهمية البالغة للأسرة في التنشئة الاجتماعية.

- **الوظيفة الاقتصادية:** فالأسرة تحتاج إلى دخل اقتصادي ملائم لإشباع الحاجات الأساسية[1].

3-دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية:

الأسرة الحديثة هي الأسرة الصغيرة التي تتكون من الزوجين وأبنائهما وهي المدرسة الأساسية لكل فرد، لأن ما يتعلمه فيها يبقى معه طول حياته، كما يكسب فيها الفرد ثقافة مجتمعه والتي تمكنه من حسن التعامل مع غيره من أفراد مجتمعه وإتاحة الفرصة أمامه لممارسة مختلف أدوار حياته بسهولة ويسر وكذا يكتسب قيمه الاجتماعية ومعايير سلوكه، ويكتسب ضميره الآمر الناهي الذي يثبته على خير ما يقوم به ويعاقبه على شر يقترفه.

ويتأثر الفرد في تنشئته الاجتماعية بالمستوى الاقتصادي الاجتماعي لأسرته ويؤثر ذلك المستوى على تحقيق مطالبه ويختلف أثر تلك التنشئة أيضا تبعا لاختلاف جنس الفرد فالأسرة لا تعامل الذكور من الأطفال كما تعامل الإناث، وكما يتأثر الفرد بأسرته يؤثرا أيضا فيها، ولذا يختلف سلوك الأب والأم قبل ولادة الفرد عن سلوكهما بعد ولادته، وبذلك تصبح عملية التنشئة الاجتماعية عملية متبادلة تأثير وتأثر.

ثانيا: المدرســــــــة

1-تعريف المدرسة

بعدما كانت رياض الأطفال حلقة وصل بين البيت والمجتمع فيلتحق بها الفرد وهو مهيأ تقريبا لذلك بما قدمته له أسرته أولا ورياض الأطفال بعدها إذا ما التحق بها في مجال التربية والتعليم وتعتبر المدرسة عامل من عوامل التربية المقصودة وهي تساعد الفرد على الاندماج في المجتمع الكبير.

1 صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 6007، ص ص98-40.

والمدرسة هي تلك المؤسسة العامة التي قال عنها جون ديوي "بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد بعيد وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية."

إن المدرسة مؤسسة هامة أقامها المجتمع لتتولى تربية النشء في مختلف مراحل التعليم، وتعتبر المدرسة من المؤسسات القيمة على الحضارة العالمية، فهي في المؤسسات الخمس التي تتولى أمر الحضارة متحفظة بما فيها، وصائنة حاضرها ومؤمنة مستقبلها التقدمي وهذه المؤسسات هي: البيت، الدولة ومؤسسات العمل، ومؤسسات الدين بالإضافة إلى المدرسة طبعا.

وتقوم كل منها على فكرة جوهرية تبرر وجود مؤسسة وتبين الخدمة التي تؤديها إلى الحضارة أما الفكرة التي تقوم عليها المدرسة فهي التنشئة تنشئة الجسم والعقل معا، وعلى هذا تكون المدرسة قد أسدت للولد ما أسدته الدهور إلى الجنس البشري بأسره.[1]

وتعرف المدرسة بأنها مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لتقابل حاجة من حاجاته الأساسية وهي تطبع أفراده تطبيعا اجتماعيا يجعل منهم أعضاء صالحين في المجتمع[2].

والمدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة لتكوين شخصية الفرد وتقرير اتجاهاته وسلوكه وعلاقاته بالمجتمع، فالفرد يدخل المدرسة مزودا بالكثير من المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات التي قطعتها تنشئته في الأسرة حيث توسع له الدائرة الاجتماعية في شكل منظم ويتعلم أدوار اجتماعية جديدة وأنماط السلوك والتوفيق بين حاجات الآخرين، كما يتعامل مع مدرسيه كقيادات جديدة فيزداد تفاعله وتنشئته شيئا فشيئا.[3]

2-مقومات المدرسة:

- ✓ المعلم الكفء: من أهم وسائل المدرسة لتحقيق عملية تربية الأطفال تربية سليمة ويشكل الدعامة الرئيسية والهامة في توجيه المدرسة نحو تنفيذ مهامها التربوية وتحقيق الأهداف المرجوة منها. ويلعب المعلم الدور الهام والرئيسي في التنشئة الاجتماعية للطفولة من خلال عمليات التدريس للمواد التعليمية المختلفة والتقويم للأعمال والنشاطات التي يقوم بها التلاميذ بهدف تنمية شخصياتهم وتوجيه سلوكياتهم، كما يقوم بتوجيه وإرشاد التلاميذ وفرض النظام والطاعة وتقديم المعززات وإجراءات العقاب بهدف تغيير أو تعديل

1 محمد أحمد صوالحة، مصطفى محمود حوامدة، أساسيات التنشئة الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط2، 2667، الأردن، ص ص220-222.

2 رابح تركي، مرجع سابق، ص248.

3 محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية، العملية الأسرية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط2، ص27، 2664، ص27.

أنماط سلوكية غير المرغوب فيه. وأيضا تقديم التغذية الراجعة المناسبة للتلاميذ، حيث أن المعلم يعد النموذج أو القدوة الحسنة أو المثال الطيب في المدرسة فإن توقع المعلم وانطباعاته حول احتمال نجاح أو عدم نجاح التلميذ داخل الغرف الصفية يعتمد على إجراءات تعزيز السلوك الإيجابي وتقديم المكافآت.[1]

لذلك تبذل كافة الدول الواعية جهودا كبيرة من أجل تكوين المعلمين تكوينا علميا ومهنيا وتربويا راقيا، وذلك عن طريق تكوين معاهد المعلمين والمعلمات على اختلافها لمختلف مراحل التعليم لأن المعلم حجر الزاوية في العملية التربوية.[2]

- ✓ **المتعلم:** وهو محور العملية التربوية وهدفها الأساسي ولذلك فإن كل المقومات الأخرى من أساليب وطرائق ومناهج ووسائل... إنما تصاغ بحيث تتلاءم مع واقع المتعلم واحتياجاته[3].
- ✓ **الأهداف التربوية:** بمختلف أشكالها وتسمياتها ومستوياتها، فالعام منها يحدد المطلوب الاجتماعي من التربية، سواء كانت أسرية أو مدرسية أم غير ذلك وبالتالي فإنها تحدد جملة الواجبات التي على التربية بلوغها بصورة عامة والخاص منها يحدد ما يبلغ منها بالمواد الدراسية والفعاليات والأنشطة والسلوكي منها معني بالذي يخطط المربي لبلوغه في نهاية الدرس/الحصة.
- ✓ **بنية النظام التعليمي:** ويقصد به شكل ذلك النظام ومحتويات مراحل التعليم، ومدة كل مرحلة، والقوانين الناظمة له وأما المحتوى فهو مضمون التعليم الذي تقدمه كل مرحلة من المراحل، وهذه تختلف من دولة إلى أخرى[4].
- ✓ **الكتب والمناهج التربوية:** إذ يؤدي الكتاب المدرسي وظيفة هامة في التنشئة الاجتماعية من حيث تعزيز الاتجاهات والقيم الاجتماعية مما يجعل من الضروري أن يلاءم الكتاب والمنهاج الدراسي مستوى التلاميذ العمري والعقلي، التعامل معهم على نحو نمطي ورتيب وإنما يختلفون فيما بينهم في كثير من المجالات[5]. ويقصد بالمنهج جميع الخبرات التربوية

1 رشاد صالح الدمنهوري، التنشئة الإجتماعية والتأخر الدراسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر . 6002.ص ص 208-226.

2 سلوى عبد الحميد وأحمد الخطيب، أساليب التنشئة الإجتماعية. دار النهضة العربية. مصر. ص ص 86-60.

3 صلاح الدين شروح: علم الاجتماع التربوي، مرجع سابق، ص60.

4 صلاح الدين شروح، المرجع نفسه، ص62.

5 عمر أحمد همشري: مرجع سابق، ص276.

التي تخطط لها المدرسة داخل جدرانها وخارجها لمساعدة التلاميذ على النمو الشامل في جميع النواحي لتعديل سلوكهم طبقا للأهداف التربوية.

- ✓ **الأساليب والوسائل التعليمية:** نجاح العملية التربوية مرتبط بتوافر الوسائل والأساليب اللازمة ويمكن اعتبار كل مقومات العملية التربوية وسائل في خدمة أغراض تلك العملية.
- ✓ **وسائل التقويم:** التقويم عملية هادفة إلى بيان مدى كفاية أجهزة العملية التربوية وعناصرها لتحقيق الأهداف المرجوة ومن المؤكد أنه لابد من تحديد معايير التقويم بأكبر دقة ممكنة.

3-وظائف المدرسة:

- ✓ **الوظيفة التربوية:** إن الوظيفة التربوية من وجهة نظر المجتمع ضرورية للمحافظة على الثقافة التي تشمل أكثر من مجرد المعرفة المتراكمة والمعايير المتوازنة جيل بعد جيل "إن المدرسة تنقل ذخيرة ثقافية إلى الجيل الثاني وهي دائمة العمل على مساعدة الصغار على الأخذ بوسائل الكبار المتصلة من الماضي)".[1]

فالمدرسة يمكنها أداء المهام التالية:

- تستطيع أن تدعم كثير من المعتقدات والاتجاهات والقيم الحميدة التي اكتسبها الفرد في البيت.
- يمكن للمدرسة أن تحمي من بعض العادات والقيم غير السليمة التي اكتسبها الفرد في البيت.
- يمكن للمدرسة من خلال بعض الأنشطة الهادفة أن تزيل بعض ما يتعلق بنفس الفرد من صراعات نتيجة للصراعات المنزلية التي عناها.
- يمكن للمدرسة أن تعلم الفرد على ممارسة العلاقات الإنسانية القائمة على أسس إسلامية بطريقة مخططة.[2]

- ✓ **الوظيفة الاجتماعية:** المدرسة كمجتمع صغير تشبه المجتمع الكبير ذلك أنها تضم العديد من التنظيمات الاجتماعية والأنشطة والعلاقات وهي تشبه المجتمع الكبير من حيث نظامها الهادف لحفظ الأمن والنظام والسلم داخل نطاقها، والتلميذ مطالب للاستجابة لقوانين المدرسة كي تتمكن من أداء وظيفتها.

1 جوسلين، المدرسة والمجتمع العصري، ترجمة محمد قدري لطفي وآخرون، عالم الكتب ،القاهرة،)د.س.ط(

2 نبيل السمالوطي: التنظيم المدرسي والتحديث التربوي، دار الشروق، جدة السعودية، ط2، 2680 ص206.

ولمعرفة الوظيفة الاجتماعية التي تقدمها المدرية كنظام اجتماعي يقوم على التربية والتعليم ينبغي علينا التعرف على ما فيها من تفاعل اجتماعي مميز لها ومن علاقات اجتماعية بين أفرادها والمتمثلة في:

- العلاقة بين التلاميذ والمدرسين.
- العلاقة بين التلاميذ.
- علاقة المدير بالتلاميذ.
- علاقة المدير بالمدرسين.
- العلاقة بين المدرسة والمجتمع.

وتتمثل الوظيفة الاجتماعية للمدرسة فيما يلي:

- تبسيط التراث الثقافي وخبرات الكبار وتقديمها في نظام تدريجي يتفق وقدرات الأفراد وهكذا يتدرج الفرد في تعليمه من البسيط إلى المركب ومن السهل إلى الصعب ومن المحسوس إلى المجرد.
- تنقية وتظهير التراث الثقافي وخبرات الكبار مما يفسد نمو الفرد ويؤثر في تربيته سلبيا.
- توفير بيئة اجتماعية أكثر اتزانا من البيئة الخارجية مما يؤثر في تنشئة التلميذ وتكوين شخصيته تكوينا يمكنه من التفاعل والتكيف مع المجتمع ومن العمل على تطويره[1].
- تزويد الفرد أو التلميذ بالمعلومات والمعارف والخبرات والمهارات اللازمة له، وتعليمه كيفية توظيفها في حياته العملية وكيفية استخدامها في حل مشكلاته وتنمية نفسه وشخصيته ومجتمعه، إذ يعد هذا جزءا مهما في العملية التعليمية والتنشئة الاجتماعية وهذا ما يجعل للتعليم قيمة ومعنى وأثر في حياة الفرد حاضرها ومستقبلها.
- إعداد الفرد للمستقبل وذلك من خلال قيام المدرسة بتعريف التلاميذ بالتغيرات والمستجدات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ، وغيرها التي تواجه مجتمعهم وتفسيرها لهم، ونقدها وبيان إيجابياتها وسلبياتها ومساعدتهم على تنمية القدرات الإبداعية الخلاقة لديهم، وأساليب التفكير العلمي، ومهارات اتخاذ القرارات والنقد والتمحيص، والتمييز، وأيضا تنمية المسؤولية الخلقية والاجتماعية لديهم ،وتشجيعهم على تحمل المسؤولية في مواجهة التحديات التي تواجه مجتمعهم.

1 منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط7، 6002، ص ص269- .264

- توسيع الدائرة الاجتماعية للفرد، حيث يلتقي الفرد لدى التحاقه بالمدرسة والانخراط فيها وفي نشاطاتها بجماعات جديدة من الرفاق وفيها يكتسب المزيد من المعايير الاجتماعية على نحو منظم ويتعلم أدوارا اجتماعية جديدة حين يتعرف بحقوقه وواجباته، وأساليب ضبط انفعالاته، والتوفيق بين حاجاته وحاجات الآخرين، والتعاون مع الآخرين.
- تعليم الفرد الانضباط في السلوك واحترام الوقت، وينجم هذا عن إتباع الفرد لجدول زمني مدرسي محدد، وإخضاعه لقواعد وتعليمات ولوائح لم تكن موجودة في المنزل، ومواجهته للأنظمة, وواجبات معينة يتطلبها المنهاج المدرسي، لذا فإن المدرب بحاجة إل فهم ديناميات السلوك في المواقف المدرسية المختلفة والتحسب لأي سلوكات غير مرغوب فيها من قبل الفرد مثل: المشاغبة والهروب والعدوانية.[1]

المطلب الثاني : وسائل الاعلام و المؤسسات الرياضية

أولا: وسائـــــل الإعـــلام

1-أثر وسائل الاعلام على التنشئة الاجتماعية

وسائل الإعلام مؤسسة أخرى من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فالنظام الإعلامي يستخدم كمعلم لنقل التراث الاجتماعي من جيل إلى آخر[2]، فلقد تعددت الأبحاث التي تحاول اكتشاف أثر وسائل الإعلام على التنشئة الاجتماعية التي من أهمها: التلفزيون، الإذاعة، السينما، الكتب، المجلات الترفيهية... والتي تحدث تأثيرها بما تتضمنه من معلومات مسموعة أو مكتوبة أو مقروءة. إذ يقصد من إرسالها وإذاعتها على الناس إحداث واحد أو أكثر من التأثيرات التالية:

- إحاطة الناس علما بموضوعات ومعلومات متعددة في جميع نواحي الحياة.
- إغراء الناس واستمالتهم وجذب اتجاههم لموضوعات وسلوكيات مرغوب فيها.
- إتاحة الفرصة للترفيه والترويج وقضاء وقت الفراغ.

وتبدو أهمية هذه الوسائل فيما تتصف به من خصائص عامة تلعب دورا خاصا في عملية التنشئة الاجتماعية وهي:

- غير شخصية: أي أنها لا تحدث تلقائيا أو تعاملا بين أصحابها والأفراد كما هو الحال في الأسرة والمدرسة.

1 عمر أحمد همشري، مرجع سابق، ص ص272-279.

2 محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط.س.

- تعكس الثقافة العامة للمجتمع بما تتميز به من تنوع وتخصص لا يتوافر في أي مؤسسة اجتماعية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى .

إلى جانب جاذبيتها بحيث أصبحت تحتل جانبا كبيرا من وقت واهتمامات الإنسان ومن أهم خصائص وسائل الإعلام أنها تمس مختلف الأعمار كما أن أثرها يزداد تعاظما وأهمية في المجتمع[1].

وبالتالي يكون لوسائل الإعلام أثر في التنشئة الاجتماعية الذي يتوقف على ما يلي:

- نوع وسيلة الإعلام المتاحة للفرد.
- ردود فعل الفرد الشخصية ومدى ما يتحقق من إشباع لحاجاته.
- خصائص الفرد الشخصية ومدى ما يتحقق من إشباع لحاجاته.
- يتأثر المستوى الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه الفرد بما يتعرض له من وسائل الإعلام.
- ردود الفعل المتوقعة من الآخرين إذا سلك الفرد سلوكا وفق ما تقدمه وسائل الإعلام خاصة جماعة الأقران وأعضاء الأسرة[2].

2-أساليب وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية:

من الأساليب التي تستخدمها وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية:

- ✓ **التكرار**: عن طريق تكرار أنواع معينة من العلاقات والشخصيات والأفكار والصور، كما يحدث في القصص والكتب المصورة والتلفزيون.
- ✓ **الجاذبية:** وذلك بتنوع الأساليب التي تشد المتلقي إلى وسائل الإعلام.
- ✓ **الدعوة إلى المشاركة:** وذلك بدعوة المتلقي إلى المشاركة الفعلية أو المشاركة عن طريق الكتابة أو الرسم الإبداعي، الرأي أو الكتابة عن موضوع معين.
- ✓ **عرض النماذج:** قد تكون شخصية فيها سلوك معين لشخص يشغل مكانة اجتماعية[3]، إذا يمكن القول أن وسائل الإعلام سلاح ذو حدين فقد تكون وسيلة نافعة من وسائل الثقافة وأداة فعالة لإرساء القواعد الخلقية والدينية كما تستطيع كذلك أن تسمو بالعقل ليخرج أحسن ما به من تفكير وابتكار وخيال خصب منتج، ومن ناحية أخرى إذا أهملت أو أسيء استخدامها ولم توجه توجيها صحيحا تصبح سلاحا معرقلا للتنشئة الاجتماعية ، وأهمية

1 هدى محمد قناوي، مرجع سابق، ص92.

2 علي عبد الرزاق حبلي، مرجع سابق، ص 660.

3 جابر نصر الدين لوكيا الهاشمي، مرجع سابق، ص72.

وسائل الإعلام وخطورتها تنبع من أدوارها ووظائفها بالنسبة للأطفال أو الشباب أو حتى الكبار كما ذكرنا سابقا أنها تمس مختلف الأعمار ومن هذه الأدوار:

- دور يتصل بالإقناع ويشمل:
  - توجيه الشباب للأشكال وللقضايا الاجتماعية.
  - إعادة التعليم بهدف تغيير الاتجاهات السلبية.
- دور يتصل بممارسة حرية الفكر والتعبير ويشمل:
  - إبراز ممارسة حرية فكرية حقيقية.
  - إبراز مواقف إيجابية في موضوع حرية التعبير.
  - التحدث مع القادة الاجتماعيين ومحاورتهم.
- دور يتصل بتنمية المهارات اللغوية ويتمثل:
  - التركيز على اللغة السليمة في وسائل الإعلام.
  - التركيز على استخدام وسائل الإعلام كأداة تعليمية مثيرة.
- دور يتعلق بالتنشئة الاجتماعية[1].
- دور يتعلق بالتوجيه الحسي والخلقي.

3-أهم وسائل الإعلام التي تؤثر في التنشئة الاجتماعية

❖ **التلفزيون:** لقد انتشر التلفزيون كوسيلة إعلامية من الخمسينات وزاد رواجه وتطوره في السبعينات، وقد أصبح الآن موجودا في معظم المنازل في كثير من الدول، وترجع أهمية التلفزيون كوسيلة إعلامية إلى اعتماده على السمع والصورة والآن الصورة الملونة[2].

كما يمثل أهمية خاصة لفرد اليوم إذا كنا نتطلع إلى مستقبل أفضل على اعتبار أن الطفولة صانعة للمستقبل وأطفال اليوم يكسبون من أنماط وخبرات واتجاهات ومعارف وأفكار، هم رجال الغد ومعتقد الأمل في تحقيق مستقبل أفضل، ويعتبر التلفزيون أخطر وسائل الإعلام جميعها لنقل المعارف والمعلومات والخبرات بالصورة الحية، والتي تتكون مشاهدها من الصوت والصورة المتحركة بلونها الطبيعي في صورة واقعية من مدارك الأطفال، لأنها تخاطب السمع والبصر قال الله تعالى: " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا

1 أنمار الكيلاني وخليل عليان: الشاب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ،2668 ص ص262-269.

2 سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص207.

وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون"[1]، فالتلفزيون يتفوق على كل وسائل الإعلام لأن به كل إمكانياتها ومميزاتها[2].

❖ **الإذاعة:** تعتبر الإذاعة من أهم الوسائل الإعلامية السمعية والوسائل الإعلامية السمعية الأخرى هي آلة التسجيل والحاكي. ولقد استطاعت الإذاعة أن تطغى على هاتين الوسيلتين بسبب سرعة وصولها إلى أماكن بعيدة من خلال الصوت الذي ينتقل عبر الأثير وينقل معه الأخبار الاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية والخبرات والتجارب فهي تتجاوز حدود الأماكن الجغرافية بسرعة فائقة لذلك فقد اعتبرت السرعة خاصية من خصائصها الإعلامية الهامة واكتسابها الشهرة والانتشار[3].

كما أنها تمتاز بقدرتها على مخاطبة الناس على اختلاف أعمارهم وطبقاتهم وخبراتهم وثقافتهم لاعتمادها على عنصر الكلام في المخاطبة مما يجعلها مجالا للجميع يجدون فيها ما يهمهم أو يخصهم[4].

ويتضح أثر الإذاعة من خلال البرامج التي تبثها ويمكن تلخيص أثر الإذاعة على التنشئة الاجتماعية للطفولة من خلال ما يلي:

- إثارة النشاط العقلي للفرد وتوسيع مداركه وتنمية تفكيره وحب الاستطلاع لديه.
- زيادة ثقافة الفرد وقدرته اللغوية وزيادة القدرة الأدبية لديه.
- تنمية الميول والاتجاهات الإيجابية.
- توسيع الآفاق الاجتماعية لدى الفرد نحو بيئته المحلية والعربية والعالمية.
- تنمية الذوق الفني وإحساسه المرهف وتوسيع خياله وتصوره للحياة.

1 سورة النحل، الآية 48.

2 محمد معوض: إعلام الفرد دار الفكر العربي القاهرة 2667، ص222.

3 أحمد محمد الزيادي وآخرون، أثر وسائل الإعلام على الفرد، الأهلية للنشر والتوزيع عمان ط2، 6000، ص74.

4 عبد الفتاح أبو معال، أثر وسائل الإعلام على تعليم الأطفال وتثقيفهم، دار الشروق للنشر والتوزيع.ص ص 202- 202.

- تعزيز روح الانتماء والتواصل الاجتماعي لدى الفرد وبلورة دوره في الحياة.
- تشكيل وجدان الفرد والترويح عن نفسه وإدخال البهجة والأمل والسرور على حياته.
- تنمية قدراته الحسية والقدرة على الإصغاء والانتباه والتركيز هذا بالإضافة إلى دور الإذاعة المدرسية على التنشئة الاجتماعية للفرد في المدرسة[1].

❖ **المطبوعات:** تلعب الكلمة المقروءة في الصحف والكتب والمجلات والقصص دورا مهما في التنشئة الاجتماعية للفرد بمساعدته على تعرف أكبر من ذلك الموجود في خبرته الحالية، وتقترح له دورا سلوكيا، وغالبا ما تجري هذه الأدوار الجديدة في الألعاب التي يؤديها بمفرده أو مع زملائه وتساعد على معرفة الفرد بما هو رديء وما هو جيد وتسهم في نمو القيم لديه، ولكن على الآباء والمربين توجيه أطفالهم لما يقرؤون[2].

ويعتبر الكتاب الوسيلة الأولى للثقافة مهما تعددت وتنوعت أجهزتها لأن التثقيف الذاتي عملية إدارية جادة تتهيأ لها نفس وبصفة عامة فإن قراءة الكتب تعمل على تنمية الوعي الجماعي وروح التعاون عند الأطفال، وبالتالي ينمو الفرد من حالة التمركز حول ذاته إلى كائن اجتماعي يتمركز حول الآخرين.

وتعتبر الصحف والمجلات الثانية في الترتيب بعد الكتاب كوسيلة جماهيرية وهي تلعب دورا هاما في عملية التنشئة الاجتماعية للأطفال وتؤثر بشكل أو بآخر في تعديل سلوكهم وتفتح عقولهم وتنمية مهاراتهم في جميع النواحي اللغوية العقلية الحسية والصحية.

❖ **الإنترنت:** تعد شبكة الإنترنت من أهم شبكات المعلومات والإعلام والاتصال على الإطلاق ، يستخدمها كل من الكبار والصغار طبعا إذا أحسن استعمالها فهي تزيد من معرفة الفرد ومعلوماته الدراسية والبحثية وتنمي ثقافته وتوسع مداركه وروح البحث والتفكير والاستطلاع، كما تساعده على الاتصال بأصدقائه والآخرين عن طريق البريد الإلكتروني وخيار المحادثة وشبكات التواصل الاجتماعي ولكن رغم ما تقدمه هذه الشبكة من خدمات فهي خطيرة بالنسبة للأطفال خاصة أنها أصبحت سهلة الاستعمال من طرفهم وعرفت إقبالا

1 محمد أحمد صوالحة، مصطفى محمود حوامدة: مرجع سابق، ص ص277-272.

2 هدى محمد قناوي، مرجع سابق، ص97.

واسعا، مما أدى إلى خفض تكلفة الاتصال عن طريقها، ولكن المضامين التي تبثها تبقى مثار جدل خصوصا بالنسبة للأطفال فبالإضافة إلى شبكة الإنترنت تقوم بعولمة المعرفة والمعلومات فهي تعتبر عولمة للإباحية والانحراف "ويرجع السبب الرئيسي لرواج مثل هذه المواقع بالإضافة إلى جاذبيتها الذاتية الطابع العالمي للإنترنت الخارق للسيادة القانونية للدول ،فالدول التي لا تسمح بالإباحية الجنسية جملة وتفصيلا تكاد تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا السيل الجارف من الأنشطة المشيعة للفاحشة والمفككة للأسرة والمستغلة للصغار نفسيا وماليا. ومن هنا نرى أنه إذا انساق الفرد وراء هذه المواقع سواء كانت إباحية أو ما يخص العنف ومواقع أخرى ستؤثر على تنشئته الاجتماعية وتخلق لديه أمراض نفسية وكذا شخصية مضطربة لذا لابد من توجيه الفرد إلى الاختيار الصحيح الذي يفيده ولا يضره.[1]

ثانيا: الأندية والمؤسسات الرياضية:

تعتبر الأندية مؤسسات اجتماعية هامة تشبع حاجات الأفراد في مختلف الميادين الاجتماعية والرياضية والثقافية ونشاطات الأندية المتنوعة فقد تتضمن نشاطات علمية أو أدبية أو ترفيهية أو موسيقية أو رياضية وقد يضم النادي الواحد كل هذه الأنشطة وتتيح الأندية الفرص أمام الأفراد لتكوين الصداقات وإقامة العلاقات الاجتماعية، كما يكتسب الأفراد مجموعة كبيرة من الأنماط التفاعل الاجتماعي ويكتشف الفرد ميوله وقدراته من خلال العمل مع الآخرين في المجال الذي يختاره، وهذه الميول بوجود المعلمين الأكفاء يمكن صقلها وتوجيهها كما تعمل الأندية أيضا على شغل وقت الفراغ بصورة إيجابية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع وخاصة بالنسبة للشباب والأطفال.

لذا يجب على كل من الأولياء والمربين والمعلمين تشجيع الأطفال للانخراط في هذه الأندية لما تمتاز به وتقدمه للفرد حتى يصبح عضوا فعالا في مجتمعه.

أما المؤسسات الرياضية فهي تهتم أساسا بتوفير النشاط المبهج والنتائج السارة للأعضاء ويتمثل دورها في عملية التنشئة الاجتماعية فيما يلي:

- اكتشاف الميول وتنميتها.
- تنمية المهارات المتعددة للأعضاء.
- تكوين الاتجاهات والقيم السليمة.
- تنمية الشعور بالانتماء.

1 سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص 107-108.

- تربية الصفات الأخلاقية الحميدة.[1]

المطلب الثالث: المؤسسات الدينية و الرفاق

أولا: جماعة الرفاق

اختلف العلماء والباحثون في تسمية جماعة معينة من الأطفال أو الشباب، فهناك من يطلق عليهم اسم جماعة الإخوان، وهناك من يسموها جماعة الرفاق.

فإذا كانت الأسرة ودور الحضانة ورياض الأطفال تلعب دورا هاما في تنشئة الفرد فإن جماعة الرفاق أيضا لها دور في النمو الاجتماعي للفرد بصفة عامة، وكذا في التنشئة الاجتماعية بصفة خاصة ،فهي تؤثر في قيمه وعاداته واتجاهاته، وفي جماعة الرفاق يجد الفرد مجموعة من الأفراد يتصل بهم ويقاربونه في العمر والميول من هنا يمكن تعريف جماعة الرفاق بأنها: "جماعة من الأفراد يلتقون في الميول والدوافع والطموحات والحاجات والاهتمامات الاجتماعية ويقومون بأدوار اجتماعية معينة سواء كانت هذه الأدوار آنية أو دائمة وكل ذلك يكون بشكل متعارف عليه تلقائيا في غالب الأحيان، وتتدخل عوامل معينة تؤدي إلى تشكيل هذا النوع من التنظيم الاجتماعي كعامل الجوار المكاني والدراسة لجماعة الرفاق الرسمية" وعامل العرق (جماعات السود) وعامل الطبقة الاقتصادية (جماعات الفقراء.)

وتأثير جماعة الرفاق لا يقتصر على مرحلة الطفولة فحسب وإنما يستمر مع الفرد في مراحل حياته المختلفة وعلى نحو متفاوت، وإن التأثير يبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وفي سن مبكرة جدا من حياة الفرد وقد تبدأ في عامه الأول، حيث يلاحظ غيره من الأطفال وقد يضحك إذا رآهم يضحكون أو يبكي إذا شاهدهم يبكون ويزداد تأثير جماعة الرفاق في سن ما قبل المدرسة حينما يبدأ الفرد بالتحرر من التمركز حول ذاته ويطرأ على سلوك اللعب لديه تغيير ظاهر ويتمثل في الانتقال من اللعب الانعزالي إلى اللعب الاجتماعي يلاحظ هنا تفضيله اللعب مع الرفاق عن اللعب مع الكبار.

1- **خصائص جماعة الرفاق:** تمتاز جماعة الرفاق ذات الأثر في عملية التنشئة الاجتماعية بما يلي:

- تقارب الأدوار الاجتماعية.
- وضوح المعايير السلوكية

1 سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص 204-208.

- وجود اتجاهات مشتركة وقيم عامة.

أما عن الأسس التي تقوم عليها جماعة الرفاق فهي:

- تقارب السن وتشابه الميول.
- الذكاء والاتجاهات والمركز الاجتماعي المشترك.
- إشباع الحاجات المباشرة لأفرادها.

2- **أدوار جماعة الرفاق:** بالنسبة للفرد فإن جماعة الرفاق لها دوران هما:

- **دور إيجابي:** وهو ضم الأطفال الآخرين من نفس السن تقريبا أو أحيانا من نفس الجنس ،ويستطيع الفرد أن يتعامل معهم على أساس المكانة المتساوية.
- **دور سلبي:** وهو استبعاد الراشدين من الجماعة وهذه أقوى خاصية لجماعة الرفاق وهي التي تؤثر في خصائصها الأخرى فيما يتصل بنيتها وتكوينها ثم في وظائفها.

ثانيا: المؤسسات الدينية

وتقوم المؤسسات الدينية بدور فع الّ في تربية الفرد وتشكيل شخصيته وتنشئته الاجتماعية لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها ثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأطفال والكبار ،ويتلخص أثر المؤسسات الدينية في عملية التنشئة الاجتماعية للطفولة فيما يلي:

- تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية التي تحكم السلوك مما يؤدي إلى سعادة أفراد المجتمع.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي نابع من تعاليم دينه.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم الدينية إلى أفعال.
- توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
- غرس القيم الدينية من خلال دور العبادة.

أما الأساليب التي تتبعها المؤسسات الدينية في عملية التنشئة الاجتماعية فهي:

- الترغيب والترهيب وذلك بالدعوة إلى السلوك السوي والابتعاد عن السلوك المنحرف.
- التكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة الجماعية.
- الإرشاد العلمي وعرض النماذج السلوكية المثالية.

بما أن المجتمع الذي ننتمي إليه هو مجتمع إسلامي، والإسلام هو دين الدولة فإن المؤسسة الدينية التي تحتل الصدارة هي المسجد.

والمسجد يحتل منذ القدم مكانة مرموقة، كما أن الدور الذي يلعبه في حياة الناس زاد من شأنه ومكانته فمكانته بائنة من حيث تقديس الله له ورفعة شأنه وله أيضا مكانة اجتماعية نظرا لما يقوم من أدوار جليلة في المجال الاجتماعي.

وللمسجد وظائف عديدة من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام إلى وقتنا الحاضر، ووظائفه في الوقت الراهن وهذا للتغيير الحاصل وظهور مؤسسات جديدة أوكلت لها عدة مهام كان المسجد يقوم بها ،لذا فإن أنشطته بدأت تتناقص، وتتمثل وظائف المسجد الحالية فيما يلي:

- وظيفة روحية: ففي المسجد تتم ممارسة جملة من العبادات التي تتدخل مباشرة في تلبية حاجة الروح وهي الصلاة إذ يقول الله تعالى: "إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة "في المسجد واجبة جماعة نظرا لما لها من آثار نفسية.
- وظيفة نفسية: وهي وظيفة تهذيب الأخلاق ومعالجة حاجات النفس وإشباعها بطريقة مشروعة دون إفراط أو تفريط كما أن الأفراد يتدربون في المسجد ويتم توجيههم إلى الكيفية الصحيحة لمخالطة لآخرين، ويتم توضيح الأسس التي يتم بمقتضاها اختبار الأصدقاء والأصحاب، كما تتاح في المسجد الفرصة للمصلين ليكتسبوا الأخلاق الفاضلة والعادات الصحيحة، ويتدربوا على كيفية السيطرة على الشهوات وكيف يتجنبوا الشرور والآثام، وكيف يصلحوا أنفسهم، ويتيح المسجد وسطا بديلا عن كل الأوساط التي يتردد عليها الناس لشغل أوقات الفراغ وتلبية الحاجات النفسية وإشباع الشهوات[1].
- وظيفة اجتماعية: المسجد وسيلة للتقرب بين طبقات الأمة غنيها وفقيرها، وفيه يجتمع المسلمون جنبا إلى جنب وتتألف القلوب وبذلك تتدعم وحدتهم، كما يعمل على ربط الفرد بمجتمعه وتوعيته بمشكلاته ولينجح الفرد في قيامه بالأدوار داخل المجتمع ويكون مدركا وعارفا لطبيعة مجتمعه وبطبيعة مستواه الثقافي[2].
- وظيفة اقتصادية: حيث يتم جمع الزكاة والتبرعات وتوزيعها على مستحقيها لمساعدة المحتاجين والفقراء لإحداث التكافل الاجتماعي والتدريب على مساعدة المعوزين والإحسان إليهم.

1 مراد زعيمي: مرجع سابق، ص226.

2 سعيد إسماعيل علي، فئة التربية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر القاهرة، مصر ط2، 6002، ص649.

- وظيفة تعليمية وتربوية: فالوظيفة التعليمية ترتكز أساسا على تعليم كل رواد المسجد أمور تعاليم الدين الإسلامي من تشريعة وعقيدة وعبادة وخاصة عملية تحفيظ القرآن الكريم لصغار الأطفال من المسلمين هذا العلم المفروض.

أما وظيفة المسجد التربوية هي تعليم المسلم النظام الدقة والاستواء والانخراط في صفوف مع المسلمين، كما يتعلم الناس التواضع والمساواة والعطف والبر والالتزام بكل واجب والطاعة والامتثال، وفيه يتعلم الصغار والكبار الفقه في أمور الدين ويعلمون من أحوال إخوانهم المسلمون في البلاد النائية ما لابد أن يعلموه عنهم حتى يمدوا إليهم يد العون إن كانوا في حاجة إلى العون، والرأي والمشورة إن كانوا محتاجين إلى رأي ومشورة[1].

ومن هنا يعتبر المسجد مؤسسة التنشئة الاجتماعية التي تساهم بقدر كبير في تربية الفرد من الناحية الروحية والإيمانية والخلقية والاجتماعية، لذا نجد أن المجتمعات الإسلامية تقوم بالمحافظة على المسجد وتحاول قدر الإمكان إبعاد كل ما يحاول عرقلة دوره، بما له من أهمية في الحفاظ على المجتمع من الصغير إلى الكبير من الانحلالات الخلقية، والانحرافات التي تضر الفرد والمجتمع ككل.

1 مراد زعيمي: مرجع سابق، ص222-227.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للسياسات العامة

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للسياسات العامة

تمهيد

شهد حقل السياسات العامة اهتماما كبيرا، نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات ونهضة المجتمعات، فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي من خلالها تتواصل عملية التطور بطريقة منظمة ومنسقة ،وعليه موضوع السياسات العامة ، واكب التطور في مجالات العلوم الاجتماعية من إقصاد وإدارة وسياسة واجتماع ،باعتباره حقل علمي يتقاطع مع كل هذه العلوم، فشغل بذلك اهتمام الباحثين والخبراء و الأكاديميين والقادة، لما له من أهمية بالغة على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات.

المبحث الأول: ماهية السياسات العامة

يعتبر تحديد ماهية أي مصطلح أو مفهوم في أي حقل في العلوم الاجتماعية مسألة تعتريها مجموعة من الصعوبات لدى الباحثين في حقل العلوم السياسية، باعتبار هذا الحقل حديث النشأة والتطور من الناحية العلمية والتجريبية، وتبعا لذلك تظافرت مجهودات العديد من المفكرين والسياسيين، في محاولة تحديد مفهوم السياسة العامة وتوضيح مختلف عناصرها وخصائصها وأنواعها ومستوياتها، ويمكن تناول عرض ذلك فيما يلي.

المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة

أولا : تعريف السياسة العامة:

لا يختلف مفهوم السياسة العامة عن كثير من المفاهيم الأخرى، في العلوم الاجتماعية من حيث تعدد التعاريف، كما ربط الباحثون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية ومجالاتها، التي تتمثل بالمطالب والقضايا فضلا عن اختلاف آرائهم حول تعريف المجال العام "Public Realm"الذي رأى فيه الفيلسوف الأمريكي جان دوي J.Dewey ، بأن الأنشطة تصبح عامة، حين تتولد عنها نتائج يتعدى تأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة[1].

ولأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة، يخضع لمحاولات ضبط من قبل الباحثين فانه سيتم تقديم بعض التعاريف في هذا المجال، بحسب المنطلقات التي تمثل توجهات أصحابها من الباحثين والداعين لها.

1-السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:

إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية[2].

وحاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، فعرفها" أوستن ريني "بأنها «علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر»

1 – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل ،عمان :دار المسيرة،(2001 ، ص 31

2 – المرجع نفسه، ص 31

أما "ماكس فيبر""M.Weeber "«فعرفها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها "احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال.

كما عرفها كل من مارك ليند نبيرك M. Lindenberg و بنيامين كروسبي B.crosby من منطق براغماتي– عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومات من أنها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟"

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة (النخبة Elite) في إمكانية حصولها على القيم(valeurs) الهامة عبر التأثير(Influence) على قوة الآخرين في المجتمع.

ولذا، فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ، الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته.

لكن رغم هذه التعاريف إلا أنه لم يسلم من الانتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة، إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها في مجال السياسة العامة.

2–السياسة العامة من منظور الحكومة

تقوم الحكومة برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها، وتم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، فعرفها" توماس داي Thomas Dye" هي :" تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي :توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم و توزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك[1] "

ويرى" كارل فردريك G.Friedrick" أن السياسة العامة : « هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود[2] يعني هذا أن السياسات العامة ليست تلقائية

1– عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة عمان :دار المسيرة، 1999 ، ص 15

2– المرجع نفسه،ص 15

بل عملية هادفة ومقصودة.، أما" جيمس أندرسون « J.Anderson": فيعرفها بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع[1] أي أنها تطور من طرف الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها علما أن بعض القوى غير الرسمية تؤثر في رسم وتطور بعض السياسات.

أما "خيري عبد القوي يعرفها " بأنها: «تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراراه في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة[2] ويعرفها" أحمد سعيفان "بأنها : " تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية، وطنية أو فوق وطنية، فتضم بذلك أربع عناصر :الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة[3] .

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحيوية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ المهمة، فإذا بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل الحساسة[4] لذا فتعريف السياسة العامة من المنظور الحكومي، يمثل منطلقا علميا من خلال دراسة جوانب السياسة وممارساتها المؤثرة في صنع السياسة العامة، ويعكس لنا هذا المنظور واقعنا الحالي، وذلك بفعل التغييرات الدولية والإقليمية التي تشهدها الحياة الاجتماعية والسياسية لدول العالم خاصة البلدان العربية، فالسياسة تبرز وتوضح حقيقة اختيارات الحكومة وأهدافها، مما يتيح للدارسين سبيلا في المعرفة والتحليل لأداء المؤسسات السياسية والإدارية التي تضطلع بمهام صنع السياسة العامة وتنفيذها.

من خلال ما تم عرضه من تعاريف السياسة العامة، التي احتوت عليها المنظورين السابقين، ولأجل تجاوز النقص في التصور حيث يصبح المنظور الواحد مكملا للآخر ومتجاوزا لهفواته وسلبياته .نورد تعريف" فهمي خليفة الفهذاوي "عن السياسة العامة بقوله: « هي تلك المنظومة الفاعل (المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من

1 – تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ،عمان :دار مجدلاوي، 2004 ، ص28 .

2 – أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية) بيروت :مكتبة لبنان، 2004 ، ص213 .

3 – William lasser, American politics: the Enduring constitution. 2 Ed, Bosron: Houghton Miffin Company, 1999, p.451

4 – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص38 .

خلال استجابتها الحيوية(فكرا وفعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها .عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية اللازمة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطوريها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة المشتركة، المطلوبة في المجتمع[1].

نظرا لاختلاف الأفكار والاتجاهات التي يقوم عليها كل تعريف فإنه يصعب إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة، خاصة وأن المفاهيم الحديثة للسياسة العامة ارتبطت بمفهوم أي وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة والتي تتغير ،" Net Work Policy" بتغير مواضيع السياسات العامة من فترة لأخرى، وتحكمها مبادئ الشفافية والدقة العلمية لتحقيق المصلحة العامة[2].

ويمكن تعريف السياسة العامة بشكل عام على أنها تمثل برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة،البيئة الأمن، السكن أو بمقاربة النوع الاجتماعي كماهو الحال بالنسبة للنساء أو بفئة اجتماعية ديمغرافية داخل المجتمع كما هو الشأن بالنسبة للشباب و الطفولة و المسنين ، ذوي الاحتياجات الخاصة... وغيرها تهدف إلى معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية.

المطلب الثاني: عناصر السياسة العامة

تتمثل في خمسة عناصر اتفق عليها معظم الباحثين وهي:

أ- المطالب السياسة

تمثل المطالب السياسية حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب، تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى وتعمل المؤسسات والتنظيمات على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب[3]

ب. القرارات السياسة: «Policy Dicisions"

---

1 – صنع السياسات العامة تأليف الدكتور جيمس أندرسون جامعة هيوستن تكساس ترجمة الدكتور عامر الكبيسي دكتوراه الإدارة العامة جامعة تكساس دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ص 15

2 – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط) 5 .الجزائر، دار الهومة،2007 ، ص 135 . 2- .

3 – محمد الخزرجي، تامر كامل النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .عمان دار مجدلاوي2004 ، المرجع ص.29

وتشمل ما يصدره صانعي القرارات والموظفين العموميين المخولون بإصدار القرارات والمراسيم والأوامر والتوجيهات المحركة للفعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعتادة[1] .

ج. التصريحات السياسة:

وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة وتشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية و الضوابط المحددة للسلوك و أراء الحكام و القضاة و حتى خطب المسؤولين و شعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة و الأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها[2].

د. مخرجات السياسة

وهي المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والنوايا، وقد تكون المخرجات المتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها[3].

ر. آثار السياسة :

وتمثل العوائد والنتائج المتحصل عليها سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة جراء السياسة العامة التي تجسم موقف الحكومة إزاء القضايا أو المشكلات، فلكل سياسة عامة تم تنفيذها آثار معينة، قد تكون إيجابية مصحوبة بمضاعفات وبآثار سلبية تحتاج إلى تبني سياسات عامة جديدة أو ملحقة بسابقاتها

1 – صنع السياسات العامة ص 17

2 – تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق، ص.30

3 – فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل، المرجع السابق، ص

المبحث الثاني: خصائص السياسات العامة وأنواعها

المطلب الأول: خصائص السياسة العامة

فيما يخص خصائص السياسة العامة فإنها توضح غموض ونقص تلك التعاريف، مما يساعد على فهم مدلولاتها ومعالمها الأساسية وتتمثل في:

السياسة العامة ذات سلطة شرعية :بمجرد إقرار سياسة عامة معينة من قبل صانعيها، لابد من إصدار قانون بشأنها أو مرسوم.

1. السياسة العامة تشمل البرامج والأفعال التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، وتصدر بشأنها قانونا أو قرارا يحدد أهدافها بشأن سياسة ما، وبذلك فهي تعبر عن توجهات الحكومة الأيديولوجية والعلمية.
2. السياسة العامة تشمل على الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسئولين، أو الأشياء التي تحدث آنية[1].
3. السياسة العامة تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون بدلا من قرارات لم تصل إلى مرحلة الانتهاء من تنفيذها .وبالتالي فهي تمثل ما .تقوم الحكومات فعلا بتطبيقه مثل القضاء على مشكلة البطالة.
4. السياسة العامة تمتاز بالشمول وهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وليس المصالح الخاصة أو الشخصية، لأن المصلحة العامة تقتضي استفادة عدد أكبر من الجمهور المقصود من وراء السياسة المطبقة.
5. السياسة العامة هي توازن بين الفئات والجماعات المصلحية لأنها خلاصة التفاعلات المختلفة داخل البيئة من أحزاب وجماعات مصالح ونقابات، مما يجعلها محلا للصراع وللمساومة والتفاوض بغية تحقيق أكبر المكاسب والمنافع لصالح فئة دون أخرى[2] .
6. السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية بمعنى أن لا يقوم صانعوا السياسة بإعداد برامج جديدة تماما، وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج[3]‘.بالإضافة إلى الاستمرارية لابد أن تمتاز السياسة العامة بالتجدد من خلال التكيف

---

1 – عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، المرجع السابق، ص16 .

2 – تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق، ص32 .

3 – جمعة، سلوى شعراوي .تحليل السياسات العامة في الوطن العربي .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة2002 ، ص112 .

مع كل المتغيرات الظرفية التي يمكن أن تحدث مثل الكوارث الطبيعية، والحروب.. والأزمات الاجتماعية و الاقتصادية...الخ.

7. السياسة العامة تعكس ما يسمى بالجدوى السياسية :أي أنه لابد أن تقيم السياسة العامة قبل المباشرة في تنفيذها، حيث تمثل الجدوى مؤشرا هاما من مؤشرات نجاح السياسة العامة، وذلك بطرح تساؤلات حول النتائج والأهداف المرجوة من قبل تلك السياسات[1].

المطلب الثاني : أنواع السياسات العامة ومستوياتها

يمكن تصنيف السياسات العامة بحسب طبيعة موضوعها إلى سياسة اقتصادية واجتماعية، وثقافية، وزراعية، وتعليمية، ودفاعية، أو نوعية، كما يمكن ترتيبها بحسب مستوياتها في هرم السلطة بالنظر إلى قيمتها في سلم التراتبية القانونية، كما هو حال "السياسات العامة السامية" الخاصة بوضع الدستور أو مراجعته أو تعديله، أو "السياسات العامة العادية" من خلال القوانين الضبطية التي يضعها المشرع، أو عبر مختلف الإجراءات والمساطر التنظيمية الموضوعة من لدن السلطة التنفيذية[2] .

يتضح بأن السياسات العامة تحمل كثافة (Densité) ذات بعد مؤسساتي، ينحصر موضوعها المركزي في:

- البناء أو الإنجاز.
- التحويل.
- إنماء المؤسسات.

ويتحدد مداها من خلال مجموعة من المواضيع القمينة بالجواب عن الأسئلة التالية:

- من يحصل على ماذا ؟؛
- و متى؟؛
- و كيف؟.

و عليه تتداخل في دراسة السياسة العامة العناصر الآتية:

1- امحمد مالكي، عبد العزيز قراقي، محمد الغالي : دليل تحليل السياسات العامة منشورات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، مشروع إدارة دعم أعمال البرلمان المغربي 2007

دليل السياسات العامة : ، وقد تمت صياغته في إطار دورة تكوينية لفائدة موظفي مجلسي البرلمان خلال أبريل ويونيو ويوليوز 2006.

2- دليل تحليل السياسات العامة منشورات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، مشروع إدارة دعم أعمال البرلمان المغربي 2007 ص 20

- ✓ وظائف النظام السياسي.
- ✓ التوزيع السلطوي للقيم.
- ✓ عتبات الاستجابة للمطالب.

تشكل العناصر أعلاه مجتمعة المادة الأساسية لمدخلات ومخرجات أية سياسة، فطبيعة تفاعلها هي التي تؤثر على مدى فعاليتها و كفايتها، كما يتضح في التبيانة أسفله:

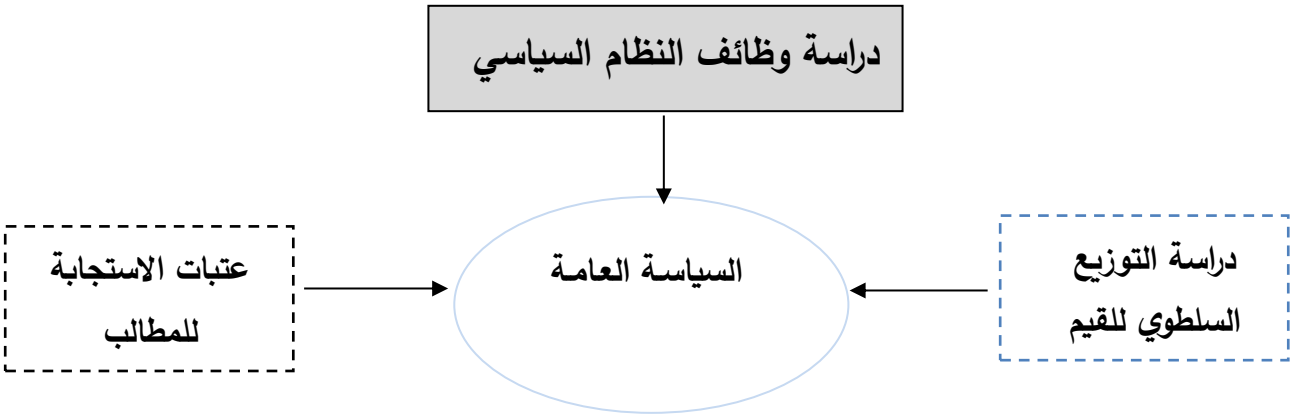

أولا: أصناف السياسات العامة

يختلف موضوع السياسات العامة بحسب طبيعة المطالب المجتمعية التي ترسم مجالات السياسة بصفتها اختيارا بمنطوق المقولة القائلة "أن تحكم هو أن تختار".

فقد ساعدت مادة السياسة العامة على تحديد الإختيارات ذات الطبيعة الجماعية الموسومة بخضوعها للتداول والتكييف الدائمين، كما تمتاز مجالاتها بتغطية حقول واسعة. فهناك السياسات التي تشكل أسلوبا لتقديم الخدمات (سياسات الخدمات) مثل التعليم، الصحة والإسكان، فكلها سلع اجتماعية حيوية، ثم السياسات الاقتصادية، المالية[1]،أو سياسات وطنية ترتبط بفئة معينة الشباب نموذج، سنعمد إلى توضيحها في موضوعنا.

ثانيا: مستويات السياسات العامة داخل هرم الدولة

ترتب السياسات العامة بحسب درجة سموها في سلم الهرمية القانونية، وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي تروم تنظيمه، حيث هناك :

- ✓ السياسات العامة ذات الصلة بتأسيس السلطة وممارستها و كيفية انتقالها.
- ✓ السياسات العامة المنظمة لموضوع خاص بالأنشطة العادية للفرد داخل الدولة، أو في علاقته بمؤسساتها، وعليه يتم التمييز بين:

1 – نفس المرجع السابق ص 21

أ- السياسات العامة التأسيسية:

تهدف السياسات العامة التأسيسية إلى خلق وتجديد المؤسسات، فهي موسومة بالاستقرار والديمومة، حيث يندرج في مجالها ما يلي:

- **السياسات الدستورية التأسيسية :**

يتم التعبير عنها بدساتير مكتوبة، وتروم تأسيس أنظمة سياسية جديدة ذات خصوصية وجدة مقارنة مع ما هو موجود من أنظمة سياسية.

- **السياسات الإدارية:**

في إطار الملائمة بين ما هو دستوري وما هو إداري، تهتم السياسة الإدارية بوضع سياسات هدفها خلق ديناميكية جديدة، متميزة بالقطع مع الممارسات السابقة التي أبانت عدم قدرتها على مسايرة التطورات المتلاحقة، حتى تتوافق التركيبة العامة لإدارة الدولة و نظامها، مع التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

- **السياسات القضائية:**

يمكن للقاضي أن يكون مصدرا للسياسات التأسيسية من خلال الاجتهاد القضائي.

فمثلا أرسى الاجتهاد القضائي لمجلس الدولة الفرنسي بصدد حكم (Hey ries) سياسة قضائية جديدة خولت للقاضي النظر في دستورية القوانين على الرغم من أن الدستور لم يمنحه هذا الحق ،وسيتم دسترة هذه السياسة سنة 1946 ، حيث أعطيت القيمة الدستورية لإعلان حقوق الإنسان و المواطن، مما مكن من ظهور قضاء جديد حسب الفقيه أندريه هوريو.

ب- السياسات العامة الإصلاحية:

لا تهدف هذه السياسات إلى خلق مؤسسات جديدة، بل إصلاح أو تحويل المؤسسات الموجودة، حيث تكمن الرغبة في إدخال الدينامية على أجهزتها وهي نوعان:

- سياسات التعديل الدستوري، ويكمن هدفها في إدخال تغييرات على الوثيقة الدستورية لمسايرة التطورات أو الدينامية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية....
- سياسات الإصلاح الإداري، وغالبا ما تهم الهيكلة الترابية للبلد وتترجم إلى إصلاحات سواء على المستوى المركزي أو على الصعيد اللامركزي .

ج- السياسات الضبطية:

يكون الهدف الأساسي لهذه السياسات إنتاج القواعد و الأنظمة القانونية، أو تغييرها سواء المتعلق منها بمجموع إطار الدولة، أو التي تهم فقط مجموعة من المواطنين، و من أهم أنواعها:

- **السياسات الانتخابية:**

يكمن هدفها في وضع أشكال ومعايير الاقتراع، لإنتاج الأجهزة الأساسية للدولة، سواء على صعيد الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية أو الشبه عمومية[1].

- **السياسات النظامية:**

يكمن هدفها في تحديد الحقوق والواجبات لفئة من الأشخاص الذين يشتغلون في قطاع مهني معين، وتختلف أهدافها باختلاف القطاعات التي تنظمها (مثلا قانون ممارسة مهنة الطب والصيدلة، قانون المحاماة، قانون الهندسة، قانون رجال التعليم ....

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياسات العامة وأنواعها وخصائصها، سنحاول الوقوف على الإطار المفاهيمي للشباب ومجالات المشاركة لأجل تحديد أوجه الارتباط ومدى تناول هذه السياسات لقضايا الشباب.

1 – دليل تحليل السياسات العامة منشورات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ص23

المبحث الثالث: مراحل صنع وإعدادا السياسة العامة.

تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفذها النظام السياسي بالنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع.

وصنع السياسات الحكومية و العامة لحل مشاكل المجتمع هي عملية سياسية في المقام الأول و تتميز بالصعوبة و التعقيد وتختلف طبيعة و إجراءات صنع السياسة العامة من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي و دور الأجهزة الحكومية و غير الحكومية في كل منها وبمعنى اقرب للموضوع يمكن القول أن السياسة العامة هي نتائج تفاعل ديناميكي معقد تم في إطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيه عناصر معينة رسمية و غير رسمية يحددها النظام السياسي أهمها: دستور الحكم، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية ،القضائية الأحزاب السياسية ،جماعات الدفع العام والخاص، الصحافة والرأي العام، والإمكانات والمواد المتاحة و طبيعة الظروف العامة للبلد. [1] و عليه فان الدول تتفاوت في كثير من التفاصيل و مع ذلك يمكن إبعاد إطار عام من المراحل التي تعتبر منهجا لرسم السياسة العامة، وينطوي هذا الإطار على المراحل التالية:

المرحلة الأولى : تحديد و تعريف المشكلة (صياغة المشكلة)

حيث أن المشكلة أو القضية ذات الاهتمام المشترك في الوسط البيئي و الاجتماعي هي التي تدفع مجال السياسة نخو العناية بها، ولأجل التعرف على المشكلة، من حيث كونها مشكلة مثيرة للاهتمام ولتدخل السياسة العامة ، لابد أن تكون متضمنة للحاجات التي بدورها تدفع الناس للتحرك و العمل و المطالبة، تغدو ذات منحنى سياسي ،إلى جانب كونها متضمنة للبعد العام وليس للبعد الفردي الخاص ، ويحدد لنا بيتر دركر ثلاث إجراءات أساسية لكيفية تعامل المحلل في السياسة العامة مع المشكلة في سبيل التعرف عليها و دراسة أبعادها من خلال ما يلي:

1- تصنيف المشكلة:

وهل هي عامة أي متكررة يمكن مواجهتها بطرق معهودة، بناءا على بعض القواعد و الأساليب السابقة ؟ أم أنها استثنائية فردية أو جديدة المظهر تشكل نوعا جديدا من المشاكل، لا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية وإنما يتوجب تطوير برنامج أو نظام جديد مخصص لها ؟[2]

---

1 ثامر كامل محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة ، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004، ص 159.

2 فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق، ص 100.

2- التعرف على المشكلة:

أي تحديدها ومنحها التفسيرات المناسبة لها و المعبرة عن جميع حقائقها حول ما الذي يحدث بالضبط؟ وما الذي له علاقة فعلية بما يحث ؟ و ما هو جوهر أو مفتاح المشكلة و هذه الأسئلة تتماثل مع قوانين التشخيص الطبي في تعريف المشكلة جيدا

3- تحديد الجواب على المشكلة:

أي تحديد المعايير الواضحة و الخاصة بما يجب على الإجراء المتخذ أو القرار أن ينجزه ؟وما هي الظروف الحدية للمشكلة ؟ و ما هي الشروط المحددة المتوجبة على القرار و الإجراء أن يلبيها ؟فتلك الإجراءات تعد قواعد عمل المحلل للسياسة العامة لأجل التوصل إلى الحل المناسب للمشكلة المعروضة.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات و المعلومات حول مشكلات السياسة العامة.

حيث ينبغي أن تستند الحلول اللازمة للمشكلة في السياسة العامة إلى محصلة وافية من المعلومات المساعدة على الإحاطة التامة بالمشكلة.

وعليه فان بلورة سياسة عامة جديدة أو لاحقة تكفل حلا سديدا لمشكلة معينة قائمة تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة المعلومات الوافية و الحقيقية بالكم و النوع و التي يمكن محلل السياسة العامة من الرجوع إليها في تحليلاته و اختباراته و في سبيل تمكنه من تجميع المعلومات المتكاملة التي يحتاج إليها بحيث على محلل السياسة العامة أن يلتزم بها في أسس متمثلة في [1]:

- التفكير الدقيق المسمر بالمشكلة ،لضمان دقة تحديد مصادر المعلومات المرتبطة بتلك المشكلة.
- ضرورة الاستشارة مع ذوي الخبرات في سبيل الحصول على معلومات إضافية من فهم حدود المشكلة و ظاهرتها كمتعاكسة مع الظرف الطبيعي والاعتيادي .
- حسن استخدام المعالجات الإحصائية لتوظيف المعلومات ذات الدلالات الواضحة بالاستناد إلى مقاييس الموضوعية و الصدق و الثبات بما يعطي فاعليتها في إعطاء القرارات و التقييمات الجيدة للخيارات و التفصيلات.

ومن اجل تحقيق الفائدة من المعلومات بحيث أن تتوافر فيها الخصائص التالية[2]:

1 المرجع نفسه، ص 101.

2 المرجع نفسه، ص 102.

1- **الدقة و الموضوعية.**

2- **الشمولية:** أي القدرة على الاتصال بطبيعة المشكلة و العناصر المؤثرة فيها والمتأثر بها.

3- **الملائمة:**أي القدرة المعلوماتية على إعطاء الدلالات و الآثار التي تسهم في الإحاطة بأبعاد المشكلة و تحديد أفضلية البدائل الممكنة على الحلول .

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة (وضع البدائل.)

يتم في هذه المرحل إيجاد حل للمشكلة و ذك بوضع حلول و اقتراحات أولية مبنية على المعلومات المقدمة في المرحلة السابقة و هنا يتم طرح سؤالين جوهريين هما: هل يتم ترك المشكلة على ما هي عليه ؟ أم يتم التدخل لحلها ؟ فإذا كان الجواب يشير إلى ضرورة التدخل و الحل فلا بد هنا من طرح ووضع البدائل للحلول و بالتالي فوضع البدائل هي عملية علاجية، أما محلل السياسة العامة فيتلقى أوامر من الجهات الرسمية التي تطرح السياسات و بالتالي دورة (محلل السياسة العامة) هو إيجاد حل للمشكلة و ليس التنبؤ لمشكلات مستقبلية و المساهمة في وضع سيناري وهات وقائية لحلها و تطرح هذه المرحلة عدة أسئلة مثلا: ما هي الخطة المناسبة للتعامل مع المشكلة ؟ [1]ما هي الأهداف ؟ ما هي منافع و تكاليف الخيارات المطروحة ؟ ما هي الآثار الإيجابية و السلبية المتوقعة لكل بديل و قد يكون أول البدائل التي يفكر بها صانع السياسات هو الامتناع عن القيام بأي عمل) سياسة سلبية(، فان كاتب الحالة الاقتصادية العامة تدعو للتقشف فمن المحتمل أن يكون القرار أو السياسية السالبة هو الأمر الأكثر احتمالا.

وتتطلب هذه المرحلة دراسة و تحليل عميقين، سواء تعلق الأمر بصنع السياسات (من رسميين وشخصيات وزارية) و لكن الدور الأساسي يرجع إلى محلل السياسة العامة الذي يعد دوره من لب المراحل السياسة العامة و ذلك من خلال موقع محلل السياسة العامة في الجهاز الحكومي فقد يكون شخصا و موظفا حكوميا أو مستشار لدى الحكومة و بالتالي تخلق أساليب التخليل و طرح البدائل و تغيير هذه المرحلة(نقطة المنتصف) في عملية و مراحل صنع السياسة العامة كونها توظف معطيات المرحلة السابقة من بيانات ومعلومات وأيضا معطيات المرحلة الموالية من قدرات و خيارات و تطورات صناع و محللي السياسة العامة لوضع سياسة العامة بشأن مشكلة أو قضية ما.

1 أحمد مصطفى الحسين ،مرجع سابق، ص256.

و ذلك في إطار مختلف النماذج التي يستخدمها صناع السياسة في عملية وضع الحلول و إعداد البرامج و الخطط ويتم ذلك في جو من الرشد بمعنى اختيار الحلول التي تشمل اكبر عدد ممكن من الأفراد و الشرائح في المجتمع والتي توفر فوائد كبيرة أي تجنب حلول و سياسات تترك آثار جانبية وتتطلب تكلفة كبيرة ، و هذا لا يعني التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم الكسب المادي فالرشادة و العقلانية تجمع كل ما يجري في البيئة وتعد من المتطلبات الأساسية و المحورية و الهامة في وضع البدائل و الحلول.[1] **المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة.**

ترمز خطوة إد راج المشكلة في جدول أعمال الحكومة إلى اعتراف المسؤولين بوجود هذه المشكلة ، وبالتالي انتقال المسؤولية في حل المشكلة من نطاق النشاط الشعبي غير الرسمي إلى نطاق العمل الحكومي الرسمي ن غير أن هذا لا يعني بالضرورة وجود اتفاق في الرأي على طبيعة المشكلة أبعادها و آثارها السلبية التي يعاني منها أفراد المجتمع ، بل عادة ما يواجه المسؤولين السياسيين عددا من التعاريف و المفاهيم يعكس كل منها وجهة نظر جماعة.

و على الرغم من صنع السياسة العامة نشاطا تمارسه الحكومة باعتبارها المسؤولة عن إيجاد حل للمشكلة فان ذلك لا يتم بمعزل عن دور أجهزة و جماعات و أفراد خارج الحكومة لذلك يمكن تقسيم المشتركين في صنع السياسة العامة إلى مجموعتين رئيسيتين:

المجموعة الأولى:

حكومية و تضم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة وذلك من خلال السلطة التنفيذية و التشريعية فالأولى في مقدمتها مجلس الوزراء والمختصين باعتبارهم المسؤولين دستوريا عن صنع السياسة العامة و الإشراف عليها و كذلك الوزارات و المؤسسات واللجان التي يشكلها رئيس الحكومة أو الوزير لدراسة المشكلة و تقديم المقترحات بشأنها ، أما السلطة التشريعية فهم الذين يقومون بالدور المركزي لتشريع القوانين و صنع السياسات في النظام السياسي.

أما المجموعة الثانية :

فهي مجموعة غير رسمية نجد في مقدمتها الأحزاب و جماعات الضغط التي تسعى إلى الاهتمام بمشكلة معينة و اقتراح حلول لها ، و كذلك الجمعيات المهنية التي تلعب دورا رئيسيا في صنع السياسات التي تقع في نطاق تخصصها.

1 المرجع نفسه، ص257.

المرحلة الخامسة: اعتماد و تنفيذ السياسة العامة.[1]

تتميز هذه المرحلة باختبار الحكومة أو الوحدة القرارية المختصة لاقتراح أي بديل واحد باعتباره أفضل البدائل لحل المشكلة المطروحة ولأكثر انسجاما مع توجيهات النظام السياسي ويتضمن تحقيق اكبر قدر من التوفيق بين الآراء وأعلى درجة من الرضا العام والقبول ويتضمن اعتماد السياسة العامة إصدارها في الشكل القانوني الذي يكسبها شرعية ويضفي عليها قوة الإلزام و هذه الخطوط تعد ضرورة لازمة وسابقة لوضعها موضع الترقية و قد يعبر عن هذا الإقرار في صورة تصريح آو خطاب رسمي لرئيس الدولة او في صورة قرار حكومي آو إداري.

و يبقى مهما الإشارة إلى أن النظام السياسي في سعيه لإيجاد حل مناسب للمشكلة يعتمد ليس فقط على الحكمة السياسية لصانعي القرار في التوفيق بين وجهات نظر متعارضة و لكنه يعتمد بنفس الدرجة من الأهمية على إتباع أساليب علمية موضوعية للوصول إلى استخلاص أفضل أسلوب بديل يحقق حل المشكلة بأعلى درجة من الكفاءة و اقل تكاليف في الوقت و الجهد و التكلفة المادية ويعد هما في مرحلة التنفيذي ترجمة قرار السياسة العامة إلى خطط و برامج عمل محددة و تنفيذ الأوامر الشرعية للسياسة من خلال البرامج العامة و كثيرا ما يعبر ذلك التنفيذ عن انجازات البير وقراطية الحكومية و أدائها.

وتنفيذ السياسة العامة هو توزيع الأنشطة و تقاسيم الصلاحيات كل حسب دائرة تخصصه أو نطاق إقليمه الجغرافي و هي لا تنفذ مباشرة أو مرة واحدة فور انتهاء تشريع السياسة و لكن يتم ذلك وفق أوامر تنفيذية التي تسمح بوصول السياسات إلى المستويات الدنيا في الجهاز الإداري في الدولة ونتيجة لنقص الوقت و المعلومات و الخبرات يقوم المشرعون بتخويل بعض الصلاحيات لتنفيذ السياسات للإدارات أي مشاركة المسؤولين التنفيذيين في الأجهزة الإدارية كما تشارك السلطة التشريعية من خلال ضغطها على الإدارة العامة كما تحدد مساراتها ومبرراتها ، كما تتولى اللجان التابعة للسلطة التشريعية مراجعة اللوائح و العمل الإجرائي إضافة إلى ميزانيتها السنوية التي يجب أن تحضى بموافقة السلطة التشريعية.[2]

للقضاء و المحاكم أيضا دور أساسي في تنفيذ السياسة العامة من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات و تطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو مستقلة[3] وكذا نجد

1 ثامر كامل الخزرجي ،مرجع سابق، ص 9.

2 المرجع نفسه، ص 10

3 أحمد رشيد ،نظرية الإدارة العامة، القاهرة: دار المعارف ،1987، ص 118.

وسائل الإعلام التي تقوم بحث المنفذين ببذل جهود إضافية كما تتخذ أيضا كمراقب لتطبيق السياسة عن طريق كشف التلاعبات و نشر التقارير المزيفة و إظهار المعنيين الأعيان و نفس الشيء تقوم به الجماعات الضاغطة و الأحزاب السياسية.

و بالتالي لا يمكننا حصر كل الأطراف التي تتدخل في السياسة العامة أو التأثير فيها حيث تخلف تأثير الجهات المعينة يحسب موقع هذه الجهة في نظام السياسي و قدراتها و إمكانياتها المالية و السلطوية.[1]

المرحلة السادسة: تقييم السياسة العامة.

بعد تنفيذ البديل لا بد من التأكد من فعاليته مما يتطلب المراقبة والتقويم و بذلك يتم تحديد مدى مساهمته في حل المشاكل واكتشاف الانحرافات منذ البداية يهدف معالجتها قبل أن تستفحل.

1- تعريف التقويم:

التقويم هو القيام بجمع و تحليل و ترجمة المعلومات المتعلقة بالتنفيذ و تأشير الإجراءات أو التدابير في وصفية اجتماعية، غلى جانب تحضير معايير جديدة أي أن التقويم هو عملية منظمة تقوم بها مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية بحيث تمارس من طرف صناع السياسة العامة ومنفذوها والمتخصصين والاستشاريين و المنتفعين بالسياسة العامة محل التقويم و حتى المتأثرين بها.

مستلزمات عملية التقويم: تستلزم هذه العملية توفر العناصر التالية:

- ✓ المعرفة الجيدة بالسياسة العامة المراد تقويمها.
- ✓ تحديد الجهات المكلفة بعملية التقويم وتزويدها بالإمكانيات المادية والمالية وحتى المعلوماتية.
- ✓ وضع خطة دقيقة و واضحة لعملية التقويم والعمل على تنفيذها.
- ✓ وضع المعايير والمقاييس الواجب اعتمادها في عملة التقويم و ضرورة الالتزام بها.
- ✓ تحديد وحصر الأهداف و المقاصد الفعلية من عملية التقويم .[2] أهداف عملية التقويم:

تسعى عملية التقويم إلى:

- تقوية المعرفة بآثار العمل العمومي من خلال مقارنة النتائج السياسية بالأهداف المحددة

1 دور الإعلام والصحافة في رسم السياسة العامة، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الرابعة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في أفريل 2009 في مقياس السياسة العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .

2 أحمد مصطفى الحسين ،مرجع سابق، ص 131-132.

- معرفة الكفاءة التي تدار بها البرامج الحكومية مما يساعد صانعي السياسات على توزيع المواد العامة بشكل جيد على البرامج والسياسات الاجتماعية.
- دعم برنامج أو سياسة من ناحية سياسية أو العمل على مراجعة الأداء في سياسة ما يعرض إلقاء اللوم على جهة معينة تسببت في فشل هذه السياسة وقد يترتب عن ذلك إلغائها أو تغيير قياداتها و عليه يمكننا القول أن تقويم يتمحور حول أربعة محاور أساسية و "سيرورة البناء" من خلال تحديد أهداف البرامج و معاينة تماسكه بالمقارنة مع التوقعات الإدارية
- تحليل قيمة التدخل العمومي من خلال الأخذ بالحسبان التأثير الفعلي لهذه السياسات على السياج الاجتماعي و الاقتصادي.
- تصور أو وضع نظام للمتابعة، انطلاقا من المعايير المحددة تبعا الأهداف الدقيقة للبرامج و السياسات.
- وضع مجموعة من التوصيات، بهدف تفعيل هذا التدخل وما يترتب أو ينتج عنه أي السعي إلى إعادة توجيه البرنامج آو السياسة نفسها أو وضع سياسات مستقبلية.[1]

انواع التقويم:

- التقويم السابق للتنفيذ التقويم القبلي: يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.
- التقويم الملازم للتنفيذ التقويم الوسطي:ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير و تحسين عملية الأداء.
- التقويم اللاحق للتنفيذ: يحدد نجاح أو فشل السياسة.
- التقويم الاستراتيجي: يهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ حيث يمكن إدخال التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء و التخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.
- تقويم الفاعلية: أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف .
- تقويم السياسة: أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.
- تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الايجابية.
- معايير التقويم: تعد المعايير أمر مهم في عملية التقويم لأنها وسائل للتحقيق من تحقق السياسة العامة لأهدافها وتشمل:

1 فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق، ص 318-320.

- المعيار الاقتصادي: يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن احتساب زيادة الإنفاق و المنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.
- الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاس بالمقارنة بالمدخلات، ويشمل التعريف على مواصفات معينة الأشياء التي سوف يتم إنجازها.
- الفعالية: تقيس المقدار الذي تم إنجازه من الأهداف.
- العدالة: من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع المواد والثروات.[1]
- الشرعية القانونية: من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين و اللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج.[2]

دورة السياسات العامة

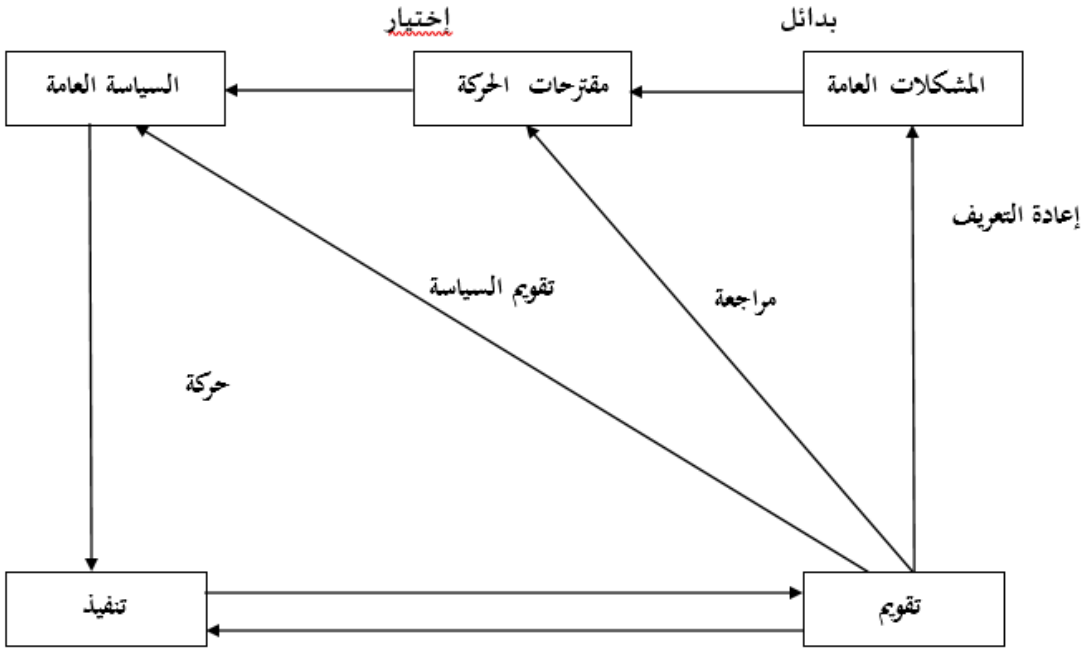

1 أحمد مصطفى الحسين ،مرجع سابق، ص 135.

2 المرجع نفسه.

الفصل الثالث

مكانة الجامعة في رسم السياسة العامة

الفصل الثالث: مكانة الجامعة في رسم السياسة العامة

من أجل الإطلاع على العلاقة بين الجامعة و محيطها السياسي من تأثير و تأثر جاءت هذه الدراسة لإبراز هذه الرابطة القوية بمختلف جوانبها و لقد قسمت إلى مبحثين ، الأول خاص بدور الجامعة في نمية الوعي السياسي في المجتمع و الثاني خاص بتأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي و العلاقة بين السلطة و الجامعة .

المبحث الأول: دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي

المطلب الأول: دور الجامعة في التنشئة السياسية

تبدأ التنشئة السياسية من الأسرة فالمدرسة فالرفاق فالجامعة ، حيث تكتسي التنشئة السياسية أهمية في تأسيس مجتمع قوي ومتين يؤمن بالحرية والديمقراطية والمساواة واحترام الآخر ونبذ العنف والإرهاب والتطرف وعليه ينبغي أن تغرس هذه القيم عبر المؤسسة التعليمية التي تكون مرافقة للفرد عبر مراحل تطور حياته وتعتبر الجامعة قمة المؤسسات التعليمية وبذلك من المتوقع أن يكون لها دور مهم في التنشئة السياسية وأن تكون أكثر مؤسسة قادرة على إكساب الطلبة أساليب التنشئة السياسية لأن التنشئة عملية تعليم بدرجة أولى كما أنه من المفروض أن يكون الطلبة في هذه المرحلة العمرية على درجة كبيرة من الوعي والحرية في التعبير عن آرائهم في دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية فالجامعة توفر فرص المشاركة السياسية من خلال انتخابات إتحاد الطلبة في كليات الجامعة إضافة إلى أنشطة المؤتمرات والملتقيات والندوات التي يتم فيها الحوار والمناقشة بين الطلبة والأساتذة والسماح للطلبة بالمشاركة في مظاهرات احتجاجية على قضايا معينة .و في هذا السياق فإن الجامعات في الماضي كانت مصدر المظاهرات والثورات لطرد المستعمرين وقد أوضحت دراسة العامري حول المشاركة السياسية للشباب أن للجامعة دور في التنشئة السياسية لذلك فقد أوصت بتدعيم الدور الذي تقوم به الجامعة في هذا المجال بتدريب الشباب على ممارسة الديمقراطية[1] والتمهيد للدخول في الحياة السياسية ،كما يشير Cambell إلى أنه يوجد اتفاق واسع حول أهداف التعليم الذي ينتج مواطنين صالحين وهو الأمر الذي يهيئ ناخبي الأمة كي يتفاعلوا مع العملية السياسية فالتعليم يهيئ الطلبة لعدم التعصب واحترام آراء الآخرين والتسامح السياسي والاجتماعي ودخول الطالب في حوار مع أساتذته وزملائه حيث

1 صالحي، علي ، نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين، يوم دراسي بعنوان إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، الجزائر، جامعة البويرة.2013، ص 13.

ذلك يمكنه من عرض رأيه في عدم التعصب وتعلم لغة الحوار ليشارك في اختيار من يمثله في الاتحادات الطلابية ويرشح نفسه إذا وجد نفسه أهلا لذلك ويعرض برنامجه أمام الآخرين[1] .وتوفر له الجامعة استخدام الوسائل المتاحة ويلتحق بعضوية التنظيمات الطلابية من خلال ذلك يتعلم فن القيادة وتحمل المسؤولية والتعاون مع الآخرين .كما أن على الشباب الجامعي أن لا يمتنع عن الاشتراك في التنظيمات الطلابية فهذه التنظيمات أصبح لها وزن ودور حيال التوجهات السياسية والقرارات التي تتخذها الدولة وما لها من أهداف كمحاربة الجهل والأمية و دراسة المشاكل الاجتماعية السائدة ووضع الحلول لهذه المشاكل ضمن تصورات [2]عملية والمساهمة في أنشطة الحفاظ على البيئة والتصدي لبعض معوقات التنمية بعد اشتراكهم في دورات تدريبية لنشر الوعي بمثل هذه القضايا وذلك للمساهمة في أنشطة مواجهة الأزمات التي أصبحت تتكرر وغالبا ما تكون هذه الأزمات مفاجئة وقد تسبب خسائر مادية وبشرية في المجتمع، فالأزمة تكون التهديد المفاجئ وضيق الوقت وعدم توفر المعلومات بشكل كاف وينبغي التحرك بسرعة وفاعلية للتقليل من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: دور الجامعة في تكوين النخب السياسية

يشهد العالم ثورة علمية وتكنولوجية لا مثيل لها من قبل وتمثل قفزة نوعية إلى الأمام وهي الموجة الثالثة. بحسب تعبير إلفين توفلر، هذه الموجة التي تأتي بأسلوب حياة إنتاج جديد تماما وبمؤسسات وشركات ونقابات مستقبلية غير مألوفة كل هذا يستدعي تفاعلا جديدا من قبل مؤسسات المجتمع لصياغة تفكير وشخصية الجيل الجديد الذي يتحمل عبء مسؤولية بناء المستقبل.

وتعتبر الجامعات من المؤسسات المهمة التي تساهم في بناء المجتمعات ولها من المميزات والخصائص ما يجعلها في المقدمة لأنها تحتل منذ القدم مكانة لقيادة المجتمع وهي مركز إشعاع لكل جديد من الفكر والمعرفة والمنبع الذي تنطلق منه آراء المفكرين والعلماء ورواد الإصلاح والتطور[3] كما تعمل الجامعة على تلبية احتياجات سوق الشغل من الإطارات والكفاءات البشرية

1 حسني محمد، النابلسي، هناء،(ب ت)، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية. الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.ص 14.

2 ولد الصديق ، ميلود، الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة حالة المجتمع الطلابي لجامعات الجنوب الجزائري ،أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر . 2013 ، ص 12.

3 زوبيري، عبد الله، النخبة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2013، ص 237.

التي لديها مستوى عالي وتساهم في دفع عجلة التنمية إلى التقدم والتطور فهي موارد بشرية نوعية قبل أن تكون كمية.وفي ظل التحولات الحاصلة على البيئة في القرن الحادي والعشرين ازداد الطلب على هذه الموارد البشرية.

إن اهتمام السلطات برأس المال البشري سيوفر الكمية و النوعية التي تحتاجها البلاد.وعليه فإن الجامعة هي تكوين عالي يحدث على المستوى المعرفي لتزويد الطالب بالمهارة و إعداد رأسمال البشري الذي يتمتع بالكفاءة ورفع مستوى الأداء فالجامعة تعمل على إنتاج رأسمال بشري[1]. وتسعى مختلف الدول لاحتلال مكانة في ركب البلدان المتقدمة واضعة في الحسبان أن العلم هو السلاح الذي يدعم رأس المال و ذلك بصقل وبناء القوة البشرية المؤهلة التي يكون باستطاعتها رفع التحدي ومواجهة مختلف المشكلات والعراقيل .وتنتج الجامعة نخبا سياسية، إذ تعتبر النخبة السياسية بمثابة القوة الفكرية التي عليها أن تقوم بدورها الوطني والإنساني في أية دولة كانت خاصة البلدان النامية حيث تتصف بالموضوعية والعقلانية والإنصاف ويزداد دور النخبة السياسية ويتضح دورها أكثر عند التعرض للأزمات سواء الداخلية أو الخارجية ويكون بتقديم الآراء الوطنية التي تساهم في عملية البناء والتنمية .

و للنخبة السياسية عدة وظائف متميزة بها عن باقي النخب ويعود ذلك إلى أن النخب الأخرى مثلها مثل المواطنين التي لا تبالي بالسياسية ولا يمكنها تشكيل رأي سياسي وتتلخص معظم وظائف النخبة في:

– تحقيق التوازن السياسي والاجتماعي وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية وتقسيم الأدوار والانتقال المنظم بين المراكز السياسية.

– قيام العمل السياسي في شكل مؤسسات في ضوء ضوابط وأسس محدودة تكسب النسق السياسي الشرعية، فالتنظيم السياسي يبرز عدد من المزايا أهمها قانونية العملية السياسية وعقلانيتها.

– توجيه الاقتصاد حسب إيديولوجية النخبة الحاكمة فهي التي تملك وسائل الإنتاج وتعبئة الجماهير من خلال الخطاب السياسي والعمل على إرساء الديمقراطية واستغلال وسائل الإعلام للتأثير على المجتمع من أجل إخضاع الطبقة المحكومة للمشاركة السياسية.

1 كاهي مبروك،(2011) ، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل،مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية العلوم الإنسانية والإعلام جامعة الجزائر.، 2011، ص 39.

و عليه فالنخبة بهذا تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية السياسية كما أن النخبة السياسية لا تقتصر على النخبة الحاكمة أو النخبة التي تسعى للوصول إلى السلطة للمساهمة في التنمية بل بتنوعها تكثر الأفكار والآراء حول النهوض بالتنمية السياسية التي تعتبر هدف أي مجتمع.وتؤهل الجامعة نخبا سياسية إذ تم الربط بين الجامعة كمؤسسة اجتماعية والنظام السياسي[1].

المطلب الثالث: دور الجامعة في ترقية الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية أحد فروع الثقافة العامة للمجتمع وتتشكل الثقافة السياسية أساسا من أنساق متعددة ومختلفة من الثقافات السياسية وهي حصيلة تفاعل الخبرة التاريخية والموقع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ويعتبر كل من ألموندو سيدني وفيربا من الأوائل اللذان وضعا تعريفا للثقافة السياسية فعرفاها على أنها نمط الاتجاهات والتوجهات الفردية تجاه السياسة والتي يشترك فيها أفراد النظام السياسي.

وتعريف آخر للثقافة السياسية أنها عبارة عن نظام متكامل من المعتقدات الواقعية والرمزية المعبرة اتجاه الواقع السياسي كما هو قائم[2] و يبدو جليا من التحليل التاريخي للمجتمعات أن الجامعة باعتبارها مكان للدراسة والسياسة في آن واحد لها دور في عملية التحديث من خلال إعداد الكوادر وتكوين الذات السياسية لطلبتها سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي إذ أن دور الجامعة السياسي يكمن في التكامل السياسي والتنشئة السياسية والتجنيد السياسي وإعداد الصفوة السياسية، وامتد دور الجامعات من نطاق البحث الفردي إلى اهتمام هيئات عالمية كهيئة اليونسكو التي اهتمت بدراسة التنظيمات الطلابية و الطابع السياسي للجامعة والضغوطات السياسية على الجامعة، فالجامعات لم يقتصر دورها على مهامها التقليدية المتمثلة في الإعداد العلمي والمهني، فأصبحت الجامعات تمثل مجتمع له العديد من الخصائص السياسية وتعددت الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب السياسية للجامعات الحديثة في مختلف بلدان العالم. و للتنظيمات الطلابية دور أكثر أهمية في تشكيل الثقافة السياسية للشباب، ويعد اتحاد الطلبة من أبرز أشكال التنظيمات الطلابية التي تهدف إلى تثقيف الشباب اجتماعيا على ممارسة بعض أشكال الديمقراطية من خلال الحكم

1 زوبيري، عبد الله، المرجع السابق، ص 236.

2 الزبون، محمد سليم و حسام محمد، سعيد أيوب، دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلد 42. 2015، ص 11.

الذاتي والمشاركة [1]و عليه تبدو أن عملية التثقيف السياسي هي أساس بناء الوعي السياسي وتنميته لدى الجامعيين ضرورة لابد منها خاصة في الوقت الحالي لذا عليها أن تحرص على مرد ودية التعليم ليس من حيث التحصيل العلمي فقط بل كذلك من حيث الاكتساب والإدراك وتكوين طلبة واعيين وأن تستغل الأساليب الأحسن وتوفر الظروف الملائمة لتنمية هذا الوعي دون حدوث مشاكل واضطرابات، ويكون ذلك بطريقتين الأولى تتمثل في التثقيف السياسي الرسمي من خلال المقررات الدراسية التي تهدف إلى تزويد الطالب بالمعلومات الأساسية التي تساعده على بناء تصورات والقدرة على التحليل والتفسير وذلك من خلال ما يتعلمه في الأعمال البحثية حتى يستطيع التحكم في أدوات التحليل العلمية، بالإضافة إلى ما تحتويه برامج الدراسة من تعميق معارف الطلبة عن بلدهم وحكومتهم وتنمية مشاعر الحب والولاء والطريقة الثانية من خلال المناخ السائد في الحرم الجامعي ، فالجامعة تعتبر وحدة اجتماعية لها جوها الخاص، والذي يساعد في إحساس الطالب بالفاعلية الشخصية وتحديد توجهاته ورأيه ولا يعني هذا أن الطالب يتثقف سياسيا داخل الكلية بفعل محتوى المقررات الدراسية فقط بل أيضا بالاستدلالات التي يخلص إليها نتيجة خبرته التعليمية علاوة على ذلك فإن الجامعة تمثل مصدر للخبرات خارج نطاق الأسرة وهي امتداد للمدرسة بجميع أطوارها التعليمية.ومن ثمة لا يمكن إنكار تأثيرها على شخصية الطالب واتجاهاته ويتم ذلك من خلال النظام السائد فإن كان مركزيا ينعكس ذلك على الشباب حيث يتعلمون الطاعة والخضوع ويتجلى ذلك في نظم الحزب الواحد.

أما في البلدان الغربية وغيرها من الدول التي تتبع نظما تعليمية أقل مركزية وأكثر مرونة فإن الشباب يكتسب قيم المشاركة و إبداء الرأي ويتعلم مبادئ الحوار الجماعي فالنظام الجامعي الذي يقوم على إشراك الطالب في إدارة الجامعة يشجع الطلبة على تعلم قيم المبادرة والحوار والمشاركة .

أما في البلدان النامية فإن عدم إشباع الحاجيات الأساسية والمشاكل التي يتخبط فيها كل من الطلبة وهيئة التدريس من أهم العراقيل التي تعوق الجامعة عن تأدية دورها في الثقافة وتنمية الوعي السياسي حيث ارتفاع تكاليف المعيشة حيث نجد أن الطلبة يواجهون واقع اقتصادي واجتماعي مرير لا يفي بطموحاتهم ولا بمتطلبات حياتهم الأساسية بعد استكمال رحلة تعليمهم

1 صقر، عبد العزيز الغريب، الجامعة والسلطة: دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة. ط 1، القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع،2005 ، ص 21 .

ويتعرضون بعد التخرج لتحديات اقتصادية خاصة بالعمل والزواج وكل ما يتطلبه تحقيق المكانة الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك بالشعور بعدم الاطمئنان على حاضره ومستقبله فيكون انصراف عدد من الطلبة إلى الشغل إلى جانب مزاولة دراستهم وبالتالي يكون اهتمامهم الأول التشبث بالمهنة التي توفر لهم دخلا يشبع حاجاتهم المادية وانصرافهم عن المشاركة في الحركات الطلابية وعدم الانتظام في الحضور وأحيانا غيابهم كليا ما يؤدي إلى رسوبهم وانقطاعهم عن الدراسة زيادة إلى تدني مستواهم الثقافي ووعيهم السياسي،[1] وعليه فإن الجامعة مؤسسة اجتماعية حالها كحال مجتمعها فإذا كانت البلاد تعيش في حال من اللاستقرار أو فاقدة للحريات الأساسية فذلك يؤثر سلبا على الحياة داخل الجامعة حيث لا يوجد سبيل لتنمية وعي طلابي في ظروف لا تتسم بالحرية و الديمقراطية. وختاما يمكن القول أن مهمة الجامعة شاقة فعلى الجامعة أن تتصدى للمشكلات التي تواجه الطلبة الوافدين إليها وأن تضع لها الحلول المناسبة ثم تعمل على تثقيفهم سياسيا وتشكيل وتنمية الوعي السياسي لديهم وتربية مواطن يهتم بقضايا وطنه ويشارك بفعاليته في الحياة العامة وترسيخ قيم معينة تتصل بالوطنية واحترام السلطة والإيثار.

دور الجامعة في تعزيز الديمقراطية وروح المواطنة :

تعتبر الديمقراطية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه مختلف الشعوب و لا شك أن الدعم السياسي للديمقراطية في المجتمعات هو ضمان توحد إرادة المجتمع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء دولة المستقبل لذا فإننا بحاجة إلى تكامل بين كل من التربية والإعلام والثقافة الأمر الذي يتطلب مسؤوليات ومهام تربوية لتنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسؤوليات المواطنة.

وعلى ضوء هذا فإن فهم الحياة الديمقراطية تعني شعور الفرد بالمسؤولية وغاية مسؤوليته هي أمن الوطن وبناء مستقبله وحدود هذه المسؤولية تعنى بتظافر الجهود المجتمعية لدعم دور الدولة ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي[2] و إذا عدنا لنظريات التحديث فإنها تفترض أن التعليم يساهم في تمكين المواطن من ممارسة المواطنة الفاعلة وتكوين آراء والمشاركة في مداولات عقلانية وهذا يكرس قابلية المجتمعات للديمقراطية.كما أن الجامعة تعتبر بيئة طبيعية للمواطنة إذ يلتقي طلبة العلم من انتماءات مختلفة يجلسون أمام أستاذ محاضر واحد ليتلقوا منهجا تعليميا واحد

1 شاطر باش، أحمد، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.2011 ص 215.

2 مكروم، عبد الودود ، (ب ت)،مصر في عيون شبابها. مصر: مركز الدراسات القيم والانتماء للوطن.

ويد ربهم هذا الأستاذ على التفكير و التحليلي النقدي. فالجامعة تمثل فرصة لصقل شخصية المواطن القادر على المشاركة في المجال العمومي منتمي إلى جماعة المواطنين ثم كفرد قادر على التفكير بطريقة عقلانية في الشأن العمومي ومهتم به.[1]

1 عزمي، بشارة، جدل الجامعة والمواطنة و الديمقراطية ، مجلة عمان العدد15. 2016، ص143.

المبحث الثاني: تأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي و العلاقة بين السلطة و الجامعة .

إن السياسة التعليمية الجامعية هي حلقة الوصل بين السلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة وبين الجامعة كمؤسسة اجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها، وقد تكون السياسة الجامعية إيجابية كما قد تكون سلبية، كما أنها قد تتجاهل بعض المتغيرات المستجدة في المؤسسات الجامعية، مما يجعلها تجدد بعض حيثيات السياسة القديمة لتضع سياسة ترقيعية في ثوب جديد لمواجهة هذه المتغيرات، وهذا يرجع لمدى توفر إمكانيات السلطة ومدى توزيعها لهذه الإمكانيات، ونمط السياسة الجامعية وأسلوب إعدادها يرجع في كثير من الأحيان لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والجامعة، وهذه العلاقة هي علاقة مستمرة، لم يسلم من وجودها أي مجتمع، إنما المتغير هو الصورة التي تكون عليها هذه العلاقة ومما لا شك فيه أن السياسة التعليمية الجامعية تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وفقا لطبيعة هذه العلاقة ولفهم طبيعة السياسة الجامعية من خلال العلاقة بين السلطة والجامعة نتطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: أنماط ونظريات السلطة وعلاقتها بالجامعة :

إن مفهوم السلطة والأوامر والتي هي ضرورة حتمية تفرضها الحياة الإنسانية، تستهدف تحقيق المصالح المشتركة بين القائمين عليها والتابعين لها، كما أنها تأخذ صورا مختلفة تبعا للتنظيم السياسي السائد في الدولة وتكتسي السلطة أهميتها إلى ارتباط وجودها بوجود المجتمع، فلا يمكن تصور أي مجتمع دون وجود سلطة تحكمه وتديره. وإذا كانت السلطة مهمة للمجتمع فإنها أكثر أهمية بالنسبة للجامعة وترجع أهميتها للمبررات الآتية:

– الجامعة كمؤسسة تربوية أنشئت أساسا من أجل تحقيق أهداف المجتمع وهذا بالطبع يستلزم قيام السلطة على الجامعة كقيامها على بقية مؤسسات المجتمع، كي تضمن توجيه سلوك المجتمع الجامعي نحو الأهداف المرسومة والتي تعكس الأهداف العامة للمجتمع وذلك من خلال سياستها التعليمية.

– تؤكد المراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات المختلفة على أن الجامعة كان لها دور بارز في تطور هذه المجتمعات باعتبارها العقل الواعي و المسئول عن أي تغيير أو تقدم في البناء الاجتماعي ولكي تقوم الجامعة بدورها في تطوير المجتمع فلا بد لها من سلطة تضمن لها ذلك وتسهر على توجيه سياساتها التعليمية نحو إحقاق التغيير الاجتماعي الإيجابي.

– نظرا لأن الجامعة مسئولة عن العديد من الوظائف التي تعكس بدورها العديد من الأهداف ونظرا لأن دور الجامعة نحو الوفاء بهذه الوظائف يتوقف على طبيعة العلاقات القائمة داخل الجامعة – بين المجتمع الجامعي وإدارة الجامعة ويتوقف أيضا على طبيعة العلاقات القائمة بين المجتمع الجامعي والمجتمع الخارجي فإن كلا المجتمعين يتطلب سلطة تقوم على شؤونه وتساعد على تحقيق مهام[1].

الفرع الأول: أنماط السلطة:

هناك ثلاثة نماذج مثالية للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية وتنظيمات إدارية تصاحب كلا منها وهذه النماذج هي:

أولا : السلطة القانونية الرسمية :

تقوم على أساس قانوني، تستمد شرعيتها من نسق القواعد والقوانين الرسمية وتهدف إلى تنظيم السلوك تنظيما رشيدا من أجل تحقيق غايات محددة ويوصف الجهاز الإداري هنا بالبيروقراطية، نظرا لإتباعه لقواعد موضوعية محددة أثناء ممارسته لمهامه[2] وبالنظر إلى تأثير هذا النمط من أنماط السلطة على الجامعة، لكونها منظمة رسمية فهي تعتمد في وجودها على أسس دستورية وتشريعية، وتخضع كافة أنظمتها التعليمية الرسمية إلى سلطة القانون وكل فرد في الجامعة يقوم بعمله بناء على قرارات قانونية وكذا الأمر بالنسبة لتنظيم المناهج والميزانية والتوجيه والإشراف، وكل ما يتعلق بالنشاط التعليمي والتربوي للجامعات كل هذه الأمور تحدد وفق قرارات وقوانين ثابتة تحددها السلطة السياسية من خلال السياسة التعليمية[3] وهذا ما يمكن ملاحظته على كافة المستويات بالنسبة للجامعة الجزائرية، فكل أنظمتها ومهامها ووظائفها محددة قانونيا والسلطة السياسية عمدت إلى ذلك منذ الاستقلال لتنظيم والسهر على حسن سير مرافقها ومؤسساتها، كما أن هذه السلطة القانونية كانت لصيقة ولا زالت بالجامعة الجزائرية لدرجة خضوع قوانينها للتجريد أحيانا وللمبالغة والمركزية أحيانا أخرى، مما يجعل الجامعة كيان قابل للاستهلاك الروتيني للأنظمة القانونية الجامدة وبعيدة كل البعد عن المشاركة في اتخاذ قرارات بشأنها وفي تحديد وإنتاج أفكار تساهم ولو بالشيء القليل في إعداد سياستها التعليمية.

---

1 صقر، عبد العزيز الغريب، مرجع سابق، ص 73.

2 محمد علي، محمد، علم اجتماع التنظيم،(1983) ،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1983 ، ص 546.

3 محمد منير ،مرسي، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها. القاهرة: عالم الكتب. 1984، ص 130.

ثانيا: السلطة التقليدية :

وهي تقوم على تقديس العادات والتقاليد والأعراف السائدة وبمقتضى ذلك ينظر الأفراد إلى النظام الاجتماعي القائم بوصفه نظاما مقدسا غير قابل للتغيير والقائد أو الزعيم التقليدي يصدر أوامره معتمدا على مكانته الوراثية وغالبا ما تعبر تلك الأوامر عن رغباته الشخصية.

ويتحدد تأثير هذا النمط على الجامعة من خلال الجوانب الآتية:

– التزام كل فرد داخل الجامعة بالتقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع الجامعي و عدم الخروج عليها.

– الاستسلام للأوضاع القائمة وهذا يؤدي إلى العجز عن تغيير أي وضع من الأوضاع القائمة.

– رغم أن البعض يرى أن العادات والتقاليد من مقومات استقلال الجامعات لأنها من مقومات الحياة في أي مجتمع، إلا أنها لا تكون كذلك في الجامعة إلا إذا كانت صالحة، أما العادات والتقاليد السيئة فهي من أسباب انحلال الجامعة وضعفها.

ثالثا: السلطة الكارزماتية :

ويقوم تنظيم هذه السلطة على أساس ولاء الأفراد وإيمانهم بقائد كارزماتي أو ملهم، للخصائص والصفات التي يتميز بها وتعتمد هذه السلطة في ممارستها على قدرة القائد في إقناع أتباعه والمجتمع الخاضع لهذه السلطة يقوم على أسس عاطفية ولا يتمتع بوجود نسق من الأجهزة الإدارية التي تقوم على المتخصصين، كما يتكون الهيكل الإداري السائد في ظل هذا النمط من عدد قليل من الأفراد المقربين للقائد وتتميز القرارات التي تصدر عن السلطة الكارزماتية بالتلقائية.

وإذا تم النظر إلى وضع الجامعة بالنسبة لهذا النمط من أنماط السلطة فتأثيره يظهر في الجوانب الآتية:

– قد يقوم القائمون على السلطة الجامعية بإصدار العديد من القرارات دون الرجوع لأصحاب المصلحة، معتقدين أن لديهم من الخبرة والبصيرة بالأمور ما لا يتوفر لغيرهم وهذا ينتج عنه التبعية والروتينية وعدم التجديد والإبداع.

– قد يؤدي خلو النظام الجامعي من الهيكل التنظيمي الذي يتضمن الأجهزة المتخصصة والتي تقوم على أسس علمية إلى قصور الجامعة عن الوفاء برسالتها ووظائفها وأهدافها وتوجيه تنفيذ السياسة التعليمية لمسار فاشل.

الفرع الثاني: نظريات السلطة وتأثيرها على الجامعة وسياستها التعليمية:

هناك العديد من النظريات التي تناولت السلطة بالدراسة ويمكن أن نتطرق لعلاقة الجامعة بالسلطة من خلال النظريات الآتية:

أولا: النظرية الفردية :

تقوم هذه النظرية على ضرورة أن تدع الحكومات الحرية للأفراد وألا تقيد حرية هؤلاء إلا في أضيق الحدود[1] وتتوزع السلطة هنا على نحو جماعي بحيث يتحقق قدر من الاستقلال لكل مصدر من مصادرها وهذه النظرية لها عدة أسس :خلقية وسياسية واقتصادية وعلمية، رغم أن الأساس الاقتصادي هو الذي ساهم في ظهورها وانتشارها.

أما عن علاقة الجامعة وفقا لهذه النظرية فإن العملية التعليمية داخل الجامعة تخرج عن نطاق الحكومة وتترك تماما للأفراد أنفسهم فهم المسؤولون عن إنشاء الجامعات وتمويلها وتحديد أهدافها ومناهجها ورسم خططها وإن كان ولا بد من تدخل السلطة في شؤون الجامعات فإن هذا التدخل يجب ألا يتعدى وضع سياسة تعليمية عامة تهتدي بها الجامعات في تسيير شؤونها[2].

ثانيا: النظرية الاشتراكية :

وهي ضد النظرية الفردية، إذ تقدم الجماعة على الفرد وتدعو إلى تدخل الحكومة في شؤون الأفراد وهذا يعتبر أساس رفاهية الفرد والمجتمع وهذه النظرية ترتبط بالجامعة من عدة جوانب وهي:

–تقوم الدولة بتوفير التعليم الجامعي و فرص الرقابة عليه، و تنص كل النظم والدساتير و القوانين بذلك.

–تقوم الدولة بتحديد أهداف التعليم و سياسته العامة، المستمدة من الأهداف العامة و السياسة العامة للمجتمع كما يراها النظام السياسي القائم.

– يخضع الاختيار الفردي لنوعية التعليم الجامعي لمخطط عام تضعه السلطات المسئولة.

– يقع تمويل التعليم على عاتق الخزينة العامة للدولة و هذه المهام تشيع في المجتمعات الاشتراكية، حيث يتولى الحزب الحاكم كل عمليات صنع القرار وينكر استقلال أي مؤسسة أو نظام اجتماعي وقد مرت الدولة الجزائرية بهذه المرحلة، ففي ظل الحزب الواحد والتوجه الاشتراكي للدولة، كانت الجامعة مجرد وعاء للتعبئة الأيديولوجية والسياسة التعليمية كانت تتميز بالمركزية و هي

1 السيد ،الحسيني،(1984)، علم الاجتماع السياسي. القاهرة: دار المعارف.1984، ص 130.

2 صقر، عبد العزيز الغريب، مرجع سابق، ص 88.

موجهة لتحقيق أغراض التوجه الاشتراكي وهذا لا يعني أن الدولة حاليا تنازلت عن تلك الوظائف، بل مازلت في نمط تسييرها لمرافقها العمومية تسعى لتلبية حاجات المجتمع بنهج اشتراكي يسير نحو الاضمحلال، خاصة مع بداية زوال دور الدولة الراعية في ظل العولمة السياسية والاقتصادية.

ثالثا: النظرية الاجتماعية :

ظهرت كرد فعل للنظرية الفردية كذلك وهي تقوم على إعلاء مصلحة وحقوق الجماعة فوق مصلحة وحقوق الفرد وإنكار فكرة الحقوق الفردية الطبيعية واعتبار الجماعة هدف السلطة وهذه النظرية تختلف عن النظرية الاشتراكية في كون هذه الأخيرة تنكر الملكية الفردية، في حين النظرية الاجتماعية لا تنكر هذا الحق وإنما ترى أن هذه الملكية يجب أن تصان و يعترف بها ولكن يقيدون هذه الملكية وينظمونها ويعتبرونها وظيفة لخدمة أغراض الدولة، وأن مهمة الدولة هي تنظيم الإنتاج وتوجيهه بما يتفق وحاجات الجماعة وأهدافها[1] أما عن علاقة الجامعة بالسلطة وفقا لهذه النظرية، فإنه سنجد أن السلطات المتاحة للقائمين على الجامعة تحدد بناء على احتياجات الدولة، فالسلطة هي التي تحدد الأعداد التي ينبغي أن تقبلها كل جامعة، وتحدد نوعيات القوى العاملة التي تحتاجها الدولة وبالتالي تحدد التخصصات المطلوبة في كل كلية وهذا كله من خلال السياسة التعليمية.

– من خلال عرض هذه النظريات، نجد أن إعداد السياسة التعليمية يخضع لنمط السلطة المتبع في أي دولة وفي الجزائر تعتبر النظرية الاجتماعية هي أنسب النظريات لتحليل العلاقة بين الجامعة والسلطة حيث تتولى الحكومة مسؤولية التعليم الجامعي وتشرف عليه إشرافا إداريا وماليا مباشرا، فحسب النصوص القانونية فإن الحكومة هي التي تتولى إنشاء الجامعات وتمويلها وهي التي تحدد مناهجها وبرامجها وترسم السياسة العامة للتعليم الجامعي وهذا له ما يبرره، حيث أن القائمون على السلطة السياسية مقتنعون بأن الدولة هي التي تتولى الإنفاق على التعليم الجامعي وتدخلها ضرورة لضمان تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق التجانس والتماسك الثقافي والوحدة الفكرية بين أفراد الشعب.

1 سعيد إسماعيل، اللقاني، علي وفاروق، (ب ت)،الأصول السياسية للتربية، الإسكندرية: منشأة المعارف. ص 63.

المطلب الثاني: العلاقة بين الجامعة و السلطة

إن هذه العلاقة تبرز من خلال المبررات الآتية:

الفرع الأول : العلاقة بين السياسة العلمية و السياسة العامة للدولة :

حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها و أغراضها من الفكر السياسي العام و تعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لا بد أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام والجامعة بوجه خاص وهذه الميادين الأخرى هي التي تجمع السلطة بالجامعة[1]، كما تعتبر السياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزء من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية نفسها وبهذا فإن السياسة العلمية هي نقطة التقاء السياسات الثلاث الأساسية في الدولة وهي السياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية .

الفرع الثاني: طبيعة العلاقة بين الجامعة والسلطة

تؤكد المبررات السابقة ضرورة العلاقة بين الجامعة والسلطة وطالما أصبحت هذه العلاقة أمرا واقعا بغض النظر عن شكل السلطة والجامعة، فإن هذا يدعو إلى التعرف على طبيعة هذه العلاقة والتي تختلف من مجتمع لآخر ومن زمن لآخر وهي تتميز غالبا بشيء من التنافر أو فقدان الثقة، نظرا لاختلاف طبيعة ووظيفة كل من الجامعة والسلطة وهذه الطبيعة تؤثر على صنع السياسة التعليمية ويرجع هذا التنافر للمبررات الآتية: إصرار المجتمع الجامعي على الحرية الكاملة في نشر وتبادل المعلومات العلمية بدرجة تفوق ما يرغب فيه رجال السياسة، حيث يرون أن مثل هذا الطلب قد يؤدي إلى تعريض الأمن القومي للخطر.

-أن علاقة الجامعة بالسلطة من أهم العلاقات التي يدخل فيها الفكر الذي يتضمن نقد و تحليل الواقع و المفكر هو شاهد على الواقع و نظرا لأن المجتمع الجامعي يضم صفوة المفكرين و المثقفين فإن لهم الدور الكبير في خلق ثقافة وطنية تقوم على نقد الواقع وهم في نفس الوقت طليعة

1 إبراهيم عصمت، مطاوع، التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي. القاهرة : دار الفكر العربي،2006، ص 180.

الثوار في مجتمعاتهم و الداعين إلى التغيير و حل المشكلات التي تواجههم و هنا يبرز دورهم في التعبير عن الوعي القومي و هذا ما لا تحبذه السلطة السياسية عموما.

– أن أساتذة الجامعة و طلابها يمثلون أكثر فئات المجتمع ثقافة و أكثرها و عيا و أكثرها استيعابا لمتغيرات التنمية الشاملة و هم بذلك سيجدون أنفسهم في موقف مناقض لتوجهات الأنظمة السياسية السائدة، التي تضع عادة مصلحتها في الحفاظ على تسلطها لا سلطتها.

– السلطة من خلال ما سبق لا تحبذ كشف نقائص توجهها السياسي الذي لا يتفق و المصلحة العليا للوطن و عليه فهي تمنع النخبة المثقفة (خاصة في الدول العربية) من القيام بدورها الفعال في توعية المجتمع و السلطة بذلك تستعين بوسائل الإعلام لتعبئة الرأي العام نحو توجهاتها أكثر من إتاحة الفرصة للمثقفين للاستعانة بهذه الوسائل من أجل نشر ثقافتهم و إسهاماتهم العلمية و يمكن التغلب على هذا التنافر المميز للعلاقة بين السلطة و الجامعة إذا ما أدرك القائمون على السلطة أن المثقفين في النهاية ليسوا خطرا على أحد، فهم أصحاب رأي و فكر يجب استيعابهم داخل تيار العمل الوطني و يقتضي ذلك منهم الاستفادة من عطاء المثقفين و العلماء من رجال الجامعة، بدلا من الحرص على إسكاتهم أو شراء مواقفهم على ما تتخذه الحكومات من قرارات و ما تتبناه من سياسات، لأن بقاءهم خارج دائرة اتخاذ القرار و رسم السياسة ينطوي على خسارة فادحة، و يترك السلطة مهما دام صلاحها تواجه مشكلات وتحديات عدة، لا يصلح لمواجهتها أسلوب التجربة و الخطأ والعمل العفوي، بل إن ما يمتلكه العلماء و الخبراء من فكر وعلم قادر على التشخيص الجيد للمشاكل الاجتماعية و إيجاد الحلول المناسبة لها و هذا ما على السلطة السياسية أن تدركه[1].

المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة السياسية :

– بالنسبة للعلاقة بين السياسة العامة للدولة والسياسية العلمية والتعليمية، نجد هناك ارتباط بينهما حيث أن الدولة الجزائرية سعت من خلال نظامها السياسي (سواء في ظل الحزب الواحد أو في ظل التعددية) أن تضع سياسة تعليمية ذات توجه مماثل للتوجه العام للسياسات العامة للدولة، فبعد الاستقلال خاضت الجزائر صراعا مريرا في كافة الجبهات من أجل تثبيت دعائم الاستقلال وبنائه على أسس متينة من ناحية و إقامة هياكل الدولة الناشئة ومؤسساتها في مختلف المجالات

1 صقر، عبد العزيز الغريب، مرجع سابق، ص 99.

من ناحية أخرى، لذلك لم تدخل الجزائر في عصر التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتربوي إلا بعد حوالي سبع سنوات وبذلك فقد ساير التخطيط التربوي النهج الاشتراكي حسب ما كان محددا في المخططات الاقتصادية[1].

أما علاقة الجامعة بالسلطة في هذه الفترة، فباعتبار الجزائر كانت تخضع لنظام الحزب الواحد، فقد لعب المثقف دورا ملحوظا من حيث جهوده في تنوير علاقات الأفراد بالمجتمع، بحيث لم يعد من السهل تعبئة الرأي العام الجزائري وتوجيهه إلا عن طريق الفئة المثقفة الواعية بدورها الوطني في تنوير المواطن وقد اصطدم المثقف الجزائري في هذه المرحلة بتشريعات الحزب الواحد التي قيدت أدائه وأفكاره وقتل فيه روح النقد والمبادرة وجعلته يتماشى و فق بدائل ومصالح النظام الحاكم، إلى غاية أحداث أكتوبر 1988 م التي عبر فيها الشعب عن سخطه على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ونتيجة لذلك فقد سحب أفراد المجتمع الثقة من السلطة على كافة الأصعدة والمؤسسات

- بعد التحولات الخطيرة التي عرفتها الجزائر وبعد الإصلاحات السياسية التي قام بها النظام الحاكم داخل المجتمع الجزائري والانتقال به إلى عهد التعددية والديمقراطية وذلك من خلال دستور 1989 م الذي فتح مجالا للمنافسة السياسية التعددية وكرس حق إبداء الرأي والتعبير عنه وحرية التفكير والإبداع مع انتهاج نظام اقتصاد السوق وقد قامت الفئة المثقفة على اختلاف أفكارها في الجامعات والتي يمكن تصنيفها إلى فريقين :دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت ودعاة التحديث والتفتح على العالمية بنشر أفكار الديمقراطية والمطالبة بالتطبيق الفعلي لها على جميع الأصعدة ودخلت الفئة المثقفة في صراع مع السلطة التي لم تكن مهيئة له ورغم ما سنته الحكومة من قوانين وتوجيهات في سياستها العامة التعليمية، إلا أن الجامعة الجزائرية عرفت في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات هامة على المستوى الكمي والكيفي، مما زاد من صعوبة التحكم في التسيير انعكست على عملية اتخاذ القرارات وعلى تكريس مبدأ ديمقراطية التعليم ومع تزايد الأصوات المطالبة بإنقاذ الوضع الذي آلت إليه الجامعة من ضعف مستوى التكوين، عمدت وزارة التعليم العالي إلى انتهاج أسلوب المشاورة الواسعة للقاعدة قصد إدخال نوع من الديمقراطية على القرارات وبإشراك هذه القاعدة في مناقشة ما يسمى بالمشاريع التمهيدية قبل إصدارها في شكل قوانين وأوامر ومراسيم تنفيذية، غير أن انعدام

1 تركي ،رابح ، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي. العدد 2، دمشق: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي.، 1984، ص 60.

الثقة التي تميزت به العلاقة التي طالما ربطت الوصاية بالقاعدة سواء من الأساتذة أو الطلبة أو العمال والأساليب الملتوية المتبعة عادة في مثل هذه الاستشارات أفرغتها من كل مصداقية ورغم هذا فقد حظيت الجامعة الجزائرية على مدى العشرية السابقة بعدد هائل من الإجراءات التنظيمية المتضمنة في السياسة التعليمية الجامعية، التي تهدف إلى دمقرطتها على الأقل ظاهريا و التي لم تجد طريقها إلى التطبيق الفعال و الأسوأ من هذا هو غياب المتابعة بعد التطبيق وقد يتغير القانون قبل أن يعرف طريقه للتطبيق، أو يصدر دون مراسيم تنفيذية فيبقى حبر على ورق لمدة سنوات حتى يأتي قانون آخر يعدله أو يلغيه تماما[1].

لكن ماذا عن السياسة العلمية في الجزائر؟ فباعتبار السياسة العلمية تتعلق أساسا بإستراتيجية البحث العلمي وخططه الفرعية من أهداف ووسائل وأولويات، فإننا نجد حسب وضعية البحث العلمي في الجزائر، أنه لا توجد سياسة علمية واضحة، نتيجة ضعف البنى التحتية والافتقار إلى الإرادة السياسة في التنسيق العلمي بغض النظر عن الفترة الزمنية والنظام السياسي في ذلك يلعب دورا بارزا، فبغض النظر عن نوعه شموليا كان أو سلطويا أو ليبراليا فالبحث العلمي يقتضي ممارسة للحرية الأكاديمية ويتطلب تنوع الأداء واختلافه وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية وإذا انتفى هذا المناخ الليبرالي الذي يؤمن بالتعددية، فهناك احتمال كبير أن تضل جهود البحث العلمي وواقع البحث العلمي في الجزائر ضعيف ، هذا وتبقى علاقة السلطة بالجامعة الجزائرية بين المد والجزر، إلا أن السياسة التعليمية الجامعية لا تخرج عن نطاق توجه السلطة السياسية، فهي المسئولة عنها وما على الجامعة إلا التنفيذ من خلال إدارتها وتخطيطها الإداري[2].

1 فضيل، دليو وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة.ط 2، قسنطينة: جامعة منتوري.،2006، ص 189.

2 بودالي، محمد ،أزمة البحث العلمي في الجزائر، مجلة الحقيقة. العدد 6، جامعة أدرار، 2005، ص 37.

الخـــاتمة

لقد عالجنا في ثلاثة فصول دور الجامعة في صنع السياسة العامة من خلال دورها في التنشئة الاجتماعية حيث تعد الجامعة من الفواعل الهامة في عملية التنشئة الاجتماعية و السياسية للمجتمع بإمدادها للنخب السياسية و ترقية الثقافة السياسية لدى الأفراد و العمل على تنمية الوعي السياسي للطلبة لتحديد الإصدارات و القرارات الناجمة من طرف السلطة المتمثلة في القوانين و اللوائح لجميع شرائح المجتمع.

وعلى ضوء ما سبق بمكن تقديم جملة من النتائج و التوصيات:

- أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية تساهم في الحفاظ على تكامل المجتمع واستمراره.
- ان عملية صنع السياسة العامة هي عملية معقدة، متشابكة، مترابطة فيما بينها وأنها تمر بمراحل عديدة و مستويات مختلفة.
- ان بروز دور الجامعة على مستوى العالمي كان نتيجة التغييرات الحاصلة في المجتمع الدولي و من افرازات العولمة.
- ان الجامعة فاعل جديد في صنع السياسة العامة وأن دورها مهم و محوري في المساعدة على التنشئة الاجتماعية و بالتالي صنع القرار.
- للجامعة دور هام في صنع السياسة العامة، غير أن هذا يتطلب وجود مجموعة شروط متكيفة مع بيئة صنع القرار من: تنشئة سياسية و اجتماعية و وجود وعي سياسي.
- ان الجامعة تعتبر مؤسسة مفصلية تتيح للأفراد بيئة للتنشئة السياسية و اعداد النخب من جهة، و للحكومات و الأحزاب السياسية و المجتمع المدني ووسائل الاعلام منهجية عملها وفق أسس معرفية و عقلانية من جهة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

❖ الكتب

1. إبراهيم عصمت مطاوع، واصف عزيز واصف، التربية العلمية، دار النهضة العربية .
2. إبراهيم عصمت، مطاوع، **التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي** .القاهرة : دار الفكر العربي، 2006
3. ابن كثير: تفسير القرآن الكريم ج2، دار الفكر، القاهرة، مصر،
4. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت
5. أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية) بيروت :مكتبة لبنان، 2004
6. أحمد محمد الزيادي وآخرون، أثر وسائل الإعلام على الطفل، الأهلية للنشر والتوزيع عمان ط2.
7. امحمد مالكي، عبد العزيز قراقي، محمد الغالي : دليل تحليل السياسات العامة منشورات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية ، مشروع إدارة دعم أعمال البرلمان المغربي 2007
8. أنمار الكيلاني وخليل عليان: الشاب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض .
9. أوريقل برم و ستابتون ويلر، التنشئة الاجتماعية بعد الطفولة، ت: علي الزغل، دار الفكر للنشر، عمان .
10. ثامر كامل محمد الخزرجي ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة ، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2004.
11. جمعة، سلوى شعراوي .تحليل السياسات العامة في الوطن العربي .القاهرة :مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة2002 .
12. جوسلين، المدرسة والمجتمع العصري، ترجمة محمد قدري لطفي وآخرون، عالم الكتب ،القاهرة،)د.س.ط(
13. جيمس أندرسون صنع السياسات العامة جامعة هيوستن تكساس ترجمة الدكتور عامر الكبيسي دكتوراه الإدارة العامة جامعة تكساس دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة .
14. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة .
15. حسني محمد، النابلسي، هناء،(ب ت)، **دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية** . الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع
16. رشاد صالح الدمنهوري، التنشئة الإجتماعية والتأخر الدراسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
17. الزبون، محمد سليم و حسام محمد، سعيد أيوب، **دور الجامعات الأردنية في تنمية مفاهيم الثقافة السياسية من وجهة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية** مجلد42 ، 2015.
18. سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت .
19. سرحان منير المرسي، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت .
20. سعيد إسماعيل علي، فئة التربية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر القاهرة، مصر ط2.

21. سعيد إسماعيل، اللقاني، علي وفاروق، (ب ت)،**الأصول السياسية للتربية**، الإسكندرية :منشأة المعارف.
22. سعيد الحسن العزة: الإرشاد الأسري ونظرياته وأساليبه، دار الثقافة، الأردن .
23. سلوى عبد الحميد وأحمد الخطيب، أساليب التنشئة الإجتماعية. دار النهضة العربية.
24. السيد ،الحسيني، **علم الاجتماع السياسي** .القاهرة :دار المعارف.1984.
25. صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الإجتماعية. دار الميسرة، عمان، الأردن .2000
26. صقر، عبد العزيز الغريب، **الجامعة والسلطة :دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة** .ط1 ، القاهرة :الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005.
27. صلاح الدين شروخ، علم الاجتماع التربوي، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر .
28. عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2004.
29. عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة عمان :دار المسيرة، 1999 .
30. عبد الفتاح أبو معال، أثر وسائل الإعلام على تعليم الأطفال وتثقيفهم، دار الشروق للنشر والتوزيع.
31. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، ط6، دار المعارف، القاهرة .
32. عواد معروف أمل، أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
33. فاخر عاقل، علم النفس التربوي، دار علم الملايين .
34. فاطمة الكتابي، الاتجاهات الوالدية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
35. فضيل، دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**.ط2 ، قسنطينة :جامعة منتوري.2006.
36. فهمي العزوي، الإدارة العامة ودور المؤسسات والتنشئة الاجتماعية في تطويرها، جامعة الجزائر.
37. فهمي الغزوي، الثقافة والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2000
38. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل ،عمان :دار المسيرة،2001 .
39. كمال السيد درويش، التربية السياسية للشباب، منشأة المعارف الإسكندرية.
40. محمد أحمد صوالحة، مصطفى محمود حوامدة، أساسيات التنشئة الاجتماعية، دار الكندي للنشر والتوزيع، ط2،الأردن
41. محمد الخزرجي، تامر كامل النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة .عمان دار مجدلاوي2004 .
42. محمد شفيق، التشريعات الاجتماعية، العملية الأسرية، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط2،
43. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط) 5 .الجزائر، دار الهومة،2007 .
44. محمد علي، محمد، **علم اجتماع التنظيم** ،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية.1983.
45. محمد عماد الدين، التنشئة الاجتماعية للطفل في الأسرة العربية، ط6، دار النهضة العربية ،القاهرة .

46. محمد منير ،مرسي، **الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها** .القاهرة :عالم الكتب.1984.
47. محي الدين مختار: محاضرات في علم النفس الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط.س.
48. مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، شركة دار الأمة، برج الكيفان .
49. مكروم، عبد الودود ،(ب ت)،**مصر في عيون شبابها** .مصر :مركز الدراسات القيم والانتماء للوطن.
50. منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط7.
51. نايفة قطامي، عالية الرفاعي، نمو الطفل ورعايته، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان .
52. نبيل السمالوطي: التنظيم المدرسي والتحديث التربوي، دار الشروق، جدة السعودية، ط2.

❖ الأطروحات و الرسائل

1. أميرة منصور/ محاضرات في قضايا السكان، المكتب الجامعي للنشر، مصر .
2. دور الإعلام والصحافة في رسم السياسة العامة، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الرابعة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في أفريل 2009 في مقياس السياسة العامة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو .
3. زوبيري، عبد الله،النخبة السياسة والمجتمع المدني في الجزائر ،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2013.
4. شاطر باش، أحمد، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات دراسة ميدانية في جامعة الجزائر رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.2011.
5. كاهي مبروك، مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل،مذكرة ماجستير قسم العلوم السياسية كلية العلوم الإنسانية والإعلام جامعة الجزائر.2011.
6. ولد الصديق ، ميلود ،الاغتراب السياسي في الوسط الطلابي دراسة حالة المجتمع الطلابي لجامعات الجنوب الجزائري ،أطروحة دكتوراه قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر . 2013.

❖ المجلات والجرائد:

1. بودالي، محمد،أزمة البحث العلمي في الجزائر، مجلة الحقيقة .العدد6 ، جامعة أدرار، 2005
2. تركي ،رابح ، تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي في التنمية الشاملة، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي .العدد2 ، دمشق :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المركز العربي لبحوث التعليم العالي.1984.
3. صالحي، علي ، نظام ل.م.د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين، يوم دراسي بعنوان إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام الراهن والأفاق، الجزائر، جامعة البويرة. 20113.

4. عبد الله الأمين النعيمي، التنشئة الاجتماعية والأسرة، مجلة الثقافة العربية، العدد التاسع.
5. عزمي، بشارة، جدل الجامعة والمواطنة و الديمقراطية ، مجلة عمان العدد15. 2016.
6. علاء الدين قاضي، التربية والتغير الاجتماعي، مجلة رسالة التربية، العدد 02.

❖ المراجع باللغة الفرنسية

William lasser, American politics: the Enduring constitution. 2 Ed, Bosron: Houghton Miffin Company, 1999

الفهـــرس

الفهرس

شكر وعرفان
الاهداء
مقدمـــة
الفصل الأول التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها 6
المبحث الأول: ماهية التنشئة الاجتماعية وخصائصها: 7
المطلب الأول: مفهوم التنشئة الاجتماعية 7
المطلب الثاني: خصائص التنشئة الاجتماعية: 11
المبحث الثاني : أهمية وأهداف التنشئة الاجتماعية 15
المطلب الأول: أهمية التنشئة الاجتماعية: 15
المطلب الثاني: أهداف التنشئة الاجتماعية: 17
المبحث الثالث: مؤسسات التنشئة الاجتماعية: 21
المطلب الأول: الأسرة والمدرسة 21
المطلب الثاني : وسائل الاعلام و المؤسسات الرياضية 29
المطلب الثالث: المؤسسات الدينية و الرفاق 35
الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للسياسات العامة 39
المبحث الأول: ماهية السياسات العامة 41
المطلب الأول : مفهوم السياسات العامة 41
المطلب الثاني: عناصر السياسة العامة 44
المبحث الثاني: خصائص السياسات العامة و أنواعها 46
المطلب الأول: خصائص السياسة العامة 46
المطلب الثاني : أنواع السياسات العامة ومستوياتها 47
المبحث الثالث: مراحل صنع وإعدادا السياسة العامة. 51
الفصل الثالث مكانة الجامعة في رسم السياسة العامة 59
المبحث الأول: دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي 60
المطلب الأول: دور الجامعة في التنشئة السياسية 60
المطلب الثاني: دور الجامعة في تكوين النخب السياسية 61
المطلب الثالث: دور الجامعة في ترقية الثقافة السياسية 63
المبحث الثاني: تأثير السياسة العامة للدولة على سياسة التعليم الجامعي و العلاقة بين السلطة و الجامعة 67
المطلب الأول: أنماط ونظريات السلطة وعلاقتها بالجامعة: 67
المطلب الثاني: العلاقة بين الجامعة و السلطة 72
المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين الجامعة الجز ائرية والسلطة السياسية : 73
الخـاتمة 76
قائمة المصادروالمراجع 78